وتعالى بالياء فيهما اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى أن هات وتعال اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط فعلامته التى امتاز بها عن أخويه علمية وهى انه (مالا يصلح معه دليل الاسم) اى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أى واحد من علاماته أيضا فترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الحاء نقطة من فوق وعلامة الخاء المهملة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لانه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامات الاسماء أولا فان قبلت شيأ منها فاسم والا فاعرض عليها علامات الافعال فان قبلت شيأ منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية مع انها لا تختص حملا لها على ليس وان اختص بالاسماء عمل فيها الجر كمن (وفى) أو الرفع والنصب كان وأخواتها وانما لم تعمل ألا مع اختصاصها بالاسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اختص بالافعال عمل فيها الجزم كلما النافية (ولم) أو النصب كان

والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل كهل وفى ولم

﴿باب﴾ بيان (الاعراب والبناء)

اللذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبدأ ببيان الاعراب لشرفه وشرف محله فقال (الاعراب) هو مصدر أعرب يجىء لغة لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار اليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) حقيقة أو حكما والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من الكلمات سواهما وتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه قوله (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى على الكلم لفظا أو تقديرا باختلاف التغيير الحاصل فى الآخر لغير عامل كتغيير دال قد أفلح بحركة النقل فى قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فانه لا يسمى اعرابا لانه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الاواخر واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغيير المذكور يكون فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظا أو تقديرا) فالاقسام أربعة لفظى وتقديرى فى الاسم المفرد ومثل ذلك فى الفعل فاللفظى ما يظهر فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وآخر يضرب فى نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب والتقديرى ما لا يظهر فى الآخر بل يفرض وينوى كالمنوى فى آخر

باب الاعراب والبناء

تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا

الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يخشى من نحو زيد يخشى ولن يخشى وآخر يكن من نحو لم يكن الذين كفروا وأو للتقسيم وليس دخولها في الحد مما يفسده وانما يفسده اذا كان المراد بها الشك ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الاعراب معنوي وعليه كثيرون ويتضمن عليه ان يقال للرفع مثلا علامات وقيل انه لفظي واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال في حده فالاعراب ما اختلف به آخر المعرب قال المرادي رحمه الله تعالى وهو أقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع الخ كما سيأتي ولان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بالاثر لا بالتغيير وأما الاضافة في قولهم حركات الاعراب وعلاماته فمن اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة (وأقسامه) أي أنواع الاعراب (أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف وجعل هذه الاربعة أنواعا للاعراب أنسب بمن جعله لفظيا وانما كانت أربعة لانه اما سكون وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة وقدم الرفع لان الكلام لا يستغني عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الخفض لاختصاصه بالاشرف وهو الاسم وأخر الجزم لانه مختص بغير الاشرف وهو الفعل (فللاسماء) المتمكنة وهي السالمة من شبه الحرف المقتضي للبناء (من ذلك) أي من تلك الاربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أي في الاسماء (وللافعال) المضارعة العارية مما يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أي في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل اذ مدلوله مركب من الحدث والزمان والسكون أخف من الحركة فأعطى الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وقد أفهم كلامه ان هذه الاربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالاسماء وهو الخفض وما هو خاص بالافعال وهو الجزم فتحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب (والبناء) وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا ضد الاعراب وهو (لزوم أواخر الكلام) حالا واحدا لفظا أو تقديرا (حركة) أو حرفا (أو سكونا) أو حذفا لغير عامل وهذا التعريف بناء على القول بان البناء معنوي ومناسب لمن جعل الاعراب معنويا كالمؤلف (وأنواعه) المعبر عنها أيضا بالالقاب (أربعة ضم) كحيث (وفتح) كأين (وكسر) كأمس (وسكون) كلم ويسمى وقفا وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة

وأقسامه أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فللاسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها وللافعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها والبناء لزوم أواخر الكلام حركة أو سكونا وأنواعه أربعة ضم وفتح وكسر وسكون

تكون

تكون مبنية على الحرف كما سيأتي في النداء والفرق بين هذه وبين أقسام الاعراب أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لانه اما أن يختلف آخره بسبب العوامل أولا فالاول (معرب وهو الاصل) لان الاعراب أصل في الاسماء لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها الا الاعراب ولهذا قدمه (وهو ما تغير آخره) أي بان يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة او حكما ان كان اعرابه بالحركة أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما ان كان اعرابه بالحروف ولا بد في هذا التغير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر ثم التغير المذكور (اما) أن يكون تغيرا (لفظا) وذلك (كزيد وعمرو) فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما في نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (واما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) مما يتعذر ظهور الاعراب في آخره فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يفرض وينوى أن آخره قد تغير في المعنى وان لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا (و) الثاني (مبني) أصله مبنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (وهو الفرع) لجريانه على خلاف الاصل ومن ثم لا يبنى الا اذا أشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع أو المعنى أو الاستعمال قيل أو شابه مبني الاصل ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف المعرب أي (ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لان البناء ضد الاعراب فهما متقابلان تقابل الضدين وتقسيم الاسم الى معرب ومبني هو من تقسيم الشئ الى ما هو أخص منه مطلقا لا من تقسيم الشئ الى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم مطلقا من المقسوم (كالمضمرات) متصلها ومنفصلها فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدى بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة وقيل في الوضع لان اكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل منهما حرف يؤدى به نعم يستثنى مما ذكر أي فانها معربة لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالبا ملازمة للاضافة التي هي من خواص الاسماء (وأسماء الاشارة) كذا وذي وثم وهؤلاء فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة وان لم تضع العرب له حرفا يؤدى به كما وضعوا للتمني والترجي (وأسماء الافعال)

والاسم ضربان معرب وهو الاصل وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه اما لفظا كزيد وعمرو واما تقديرا نحو موسى والفتى ومبني وهو الفرع وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الافعال

كصه وآمين وايه وهيت فانها بنيت لشبهها بالحرف فى الاستعمال فانها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا فانها نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما (وأسماء الموصولات) كالذى والتى والذين واللاتى فانها بنيت لشبهها بالحرف فى الاستعمال أيضا لانها مفتقرة افتقارا متأصلا الى ما يتم به معناها وهو الصلة فاشبهت الحروف فى افتقارها فى افادة معناها الى ذكر متعلقها وتستثنى من اطلاقه أى الموصولة فانها معربة الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم ان المبنى ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فمنه ما يبنى على السكون نحو كم) الاستفهامية كانت أو خبرية وقد مر لاصالته (ومنه ما يبنى على الفتح كاين) هو اسم استفهام يسئل به عن المكان (ومنه ما يبنى على الكسر كامس) هو اسم لليوم الذى قبل يومك (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) ظرف مكان وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء فيهما فهذه تسع لغات (والاصل فى) الاسم (المبنى) بل وفى غيره أيضا (أن يبنى على السكون) لخفته واستحقابا للاصل الذى هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة الا لسبب يقتضى العدول وحينئذ فاذا جاء شئ الاصل فيه البناء معربا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة يسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يسئل عنه سؤال واحد لم بنى أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى وهو الاصل) لان البناء أصل فى الافعال لانها لا تتصور بها معان مختلفة تفتقر فى تمييزها الى الاعراب لاختلاف صيغتها باختلاف معانيها فان حصل لبس فى بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب أو الجازم (و) ضرب (معرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله وسيأتى (والمبنى) من الافعال (نوعان أحدهما الفعل الماضى) وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناؤه على الفتح) ثلاثيا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضربت وضربا وما نحو رمى وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والاصل رمى وعفو قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكان القياس أن يبنى على السكون لانه الاصل فى البناء ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بنى على الحركة وكانت فتحة طلبا للخفة (الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للمناسبة لاضم بناء كما هو ظاهر عبارته وانما فتحوا نحو اشتروا ودعوا والاصل اشتريوا بياء مضمومة ودعوو بواوين

فى اسماء الموصولات فمنه ما يبنى على السكون نحو كم ومنه ما يبنى على الفتح كاين ومنه ما يبنى على الكسر كامس ومنه ما يبنى على الضم كحيث والاصل فى المبنى أن يبنى على السكون * والفعل ضربان مبنى وهو الاصل ومعرب وهو الفرع والمبنى نوعان أحدهما الفعل الماضى وبناؤه على الفتح الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم نحو ضربوا

أولهما مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (نحو ضربت) بتثليث التاء (وضربنا) باسكان الباء والنسوة ضربن وجزم في التوضيح بأن السكون فيه عارض كالضم فيما قبله وبني على السكون لانه الاصل في البناء ولاستثقال توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج بضمير الرفع النصب كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن كضربا فهي هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي هو الاصل فيه كما اذا تجرد كما أشرنا الى ذلك فيما مر (و) النوع (الثاني فعل الامر) مبني على الاصح (وبناؤه على السكون) اذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) باهندات (الا اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربا واضربوا واضربي) أو معتلا نحو اغزوا واغزوا واغزي فهذه الامثلة الستة مبنية على حذف النون كما ان مضارعها يجزم بحذفها ولو أخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى (والا المعتل) منه وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخش واغزو ارم) فاخش مبني على حذف الالف واغزو على حذف الواو وارم على حذف الياء (والمعرب من الافعال الفعل المضارع) على خلاف الاصل فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف لكن (بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة) أي المتصلة به من غير حاجز لا لفظا ولا تقديرا ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة (و) نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة (فان اتصلت به نون الاناث بني) معها على الاصح (على السكون) وذلك (نحو والوالدات يرضعن) فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على انها خبر المبتدا وبني الفعل معها لانه انما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد الى ما هو أصل الفعل وهو البناء وبني على السكون لانه الاصل في البناء وحمله على الماضي المتصل بها (وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظا أو تقديرا (بني) معها على الاصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) أو خفيفة نحو (وليكونن) لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بينهما فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبني على الفتح لخفته فان لم تباشره أعرب نحو لتبلون ولا يصدنك (وانما اعرب المضارع) على خلاف الاصل (لمشابهته الاسم) في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة

أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو ضربت وضربنا والثاني فعل الامر وبناؤه على السكون نحو اضرب واضربن الا اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربي والا المعتل فعلى حذف حرف العلة نحو اخش واغزو ارم والمعرب من الافعال الفعل المضارع بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو يضرب ويخشى فان اتصل به نون الاناث بني على السكون نحو والوالدات يرضعن وان اتصل به نون التوكيد المباشرة بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونن وانما أعرب المضارع لمشابهته الاسم

واحدة لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كاظهار الناصب أو الجازم جعل الاعراب أصلا في الاسم فرعا في المضارع (وأما الحروف فمبنية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك اذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل أو على الفتح كلعل وليت أو على الكسر كلام الجر وبائه أو على الضم كمنذ على لغة من جرها

وأما الحروف فمبنية كلها

﴿باب معرفة علامات﴾ أقسام (الاعراب) اصالة ونيابة ﴿

باب معرفة علامات الاعراب

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال (للرفع) وهو ما يحدثه عامل سواء كان عامله لفظيا أو معنويا وهذا هو القسم الاول من أقسام الاعراب (أربع علامات) احداها (الضمة وهي الاصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها وانما كانت أصلا لغيرها لان الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاثة الاخر (الواو والالف والنون وهي) فرع لان كل علامة منها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والالف أختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملا على أختها والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فاقيمت أيضا مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار اليها مبتدئا بالاصل بقوله (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) أصالة (في أربعة مواضع) لا زائد عليها الاول (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالاول (نحو قال الله) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره والثاني نحو (واذ قال ابراهيم) فابراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرا فيه الاعراب كما مر أو مقدرا كما في نحو (واذ قال موسى) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر اذ الالف لا تقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقا أو تقديرا بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو قال أصحاب موسى) فأصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره وموسى مضاف اليه وعلامة جره الفتحة والثاني نحو (ومساكن ترضونها) فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف على آباؤكم الذي هو اسم كان

فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال الله واذ قال ابراهيم واذ قال موسى وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال اصحاب موسى ومساكن ترضونها

وجملة

وجملة ترضونها في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضمة ايضا بين ان يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر او مقدرا كما في نحو (ومن آياته الجوار) فالجوار جمع تكسير ومفرده جارية مرفوع على انه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه منقوص ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على انه خبر مقدم (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما ام صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتاء لكان اولى لما سيأتي (و) في (ما حمل عليه) مما هو اسم جمع او جمع مسمى به فالاول (نحو اذا جاءك المؤمنات) فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها كلمة جيء بها للدلالة على التأنيث وليست من بنية الكلمة والثاني نحو (وأولات الاحمال) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال مضاف اليه وخبره الجملة الاسمية من قوله أجلهن ان يضعن حملهن (و) الموضع الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (الذي لم يتصل بآخره شئ) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه ورفعه بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول (نحو نرفع درجات من نشاء) فترفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ودرجات مفعول به ومن اسم موصول في محل جر بالاضافة وجملة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والثاني نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء ويدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو ومنع من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثل ذلك والله يقضي بالحق ان في ذلك لعبرة لمن يخشى فيقضي ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الاول الاستثقال وفي الثاني التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شئ به لانه لو اتصل به نون التوكيد أو الاناث كان مبنيا أو اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو الذي عناه المؤلف بالشئ ولما فرغ من مواضع الضمة أشار الى ما وضع ما ناب عنها من الاحرف فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين) لا ثالث لهما الاول (في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده سواء كان واحده علما أو صفة (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور فالاول (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحده وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق

ومن آياته الجوار وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو اذا جاءك المؤمنات وأولات الاحمال وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ نحو نرفع درجات من نشاء والله يدعو الى دار السلام واما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو ويومئذ يفرح المؤمنون

بالفعل واذ مضاف اليه والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخلفون بمقعدهم وجاء المعذرون من الاعراب والثانى نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون) فعشرون محمول على الجمع المذكور اذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع يكن على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وصابرون صفة له ومنكم جار ومجرور في محل نصب على انه خبر مقدم لكن (و) الموضع الثانى (فى الاسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهى أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف ولو قال وحموها لكان أولى لان الحم قريب زوج المرأة (وفوك وهنوك وذومال) أى صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية (نحو قال أبوهم) فأبوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أبينا) يوسف مبتدأ وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة وأحب هو الخبر والى أبينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى (و) نحو (جاء حموك) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه الواو (وهذا فوك وهنوك) فهذا اسم اشارة فى محل رفع على انه مبتدأ وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع (وانه لذو علم) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والضمير المتصل بها فى محل نصب على انه اسمها ولذو علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى المثنى) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا معرفة كان أو نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز (و) فى (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى المثنى فالاول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه مثنى والثانى نحو (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق بالاسم واثنا عشر خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة حملا له على المثنى اذ لا مفرد له وشهرا تمييز (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حمل على المثنى اذ لا واحد له أيضا وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) سواء كان حاضرا أو غائبا فالاول نحو أنتما تقومان والثانى (نحو والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الالف وهو مع فاعله فى محل رفع خبر عن المبتدا (أو) اتصل به

ان يكن منكم عشرون صابرون
وفى الاسماء الستة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال نحو قال أبوهم وليوسف وأخوه أحب الى أبينا وجاء حموك وهذا فوك وهنوك وانه لذو علم وأما الالف فتكون علامة للرفع فى المثنى وما حمل عليه نحو قال رجلان وان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية نحو والنجم والشجر يسجدان أو

(ضمير

(ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالاول نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الافعال والثانى (نحو الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وهو الذين والموصول فى محل جر صفة لما قبله أو بدل منه وبالغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله) فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن أمر الله متعلق به ولما أنهى الكلام على علامات القسم الاول من أقسام الاعراب وهو الرفع اصالة ونيابة أخذ يتكلم على علامات القسم الثانى من أقسام الاعراب وهو النصب اصالة ونيابة فقال (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلا أو اسما أو حرفا (خمس علامات) احداها (الفتحة وهى الاصل) كما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها (و) الاربعة الباقية هى (الالف والكسرة والياء وحذف النون وهى) فروع عن الفتحة لان كل علامة منها (نائبة عن الفتحة) أما الالف فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها والياء أخت الالف فقامت مقام الفتحة كأختها والكسرة أصل الياء فأقاموها مقام الفتحة حملا على فرعها وحذف النون أقيم مقام الفتحة لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب وأما مواضعها فأشار اليها مبتدئا بالاصل بقوله (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الاول أن تكون علامة للنصب (فى الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره ومثله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير والثانى نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب) فوهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره ولم ينون لانه غير منصرف للعجمة وكذلك يعقوب منصوب لانه معطوف على اسحق وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر ومقدرة كما فى نحو (واذ واعدنا موسى) فواعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها تعذر تحريك الالف ومثله واذ آتينا موسى الكتاب (و) الموضع الثانى أن تكون الفتحة علامة للنصب (فى جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو وترى الجبال) فترى فعل وفاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة

ضمير جمع المذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله وللنصب خمس علامات الفتحة وهى الاصل والالف والكسرة والياء وحذف النون وهى نائبة عن الفتحة فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد أو غير منصرف نحو واتقوا الله ووهبنا له اسحق ويعقوب واذ واعدنا موسى وفى جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو وترى الجبال

في آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو (وعدكم الله مغانم كثيرة) وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على انه مفعول أول والاسم الكريم فاعل ومغانم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير لمغنم غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الاعراب ظاهرا فيه كما مر أو مقدرا كما في نحو (وأنكحوا الأيامى) أنكحوا فعل وفاعل والايامى منصوب بأنكحوا على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر لانه مقصور وهو جمع تكسير لأيم وهي من ليس لها زوج بكرا كانت أو ثيبا (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (اذا اتصل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شئ) يوجب بناءه أو ينقل اعرابه كما تقدم في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالاول (نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) لن حرف نفي ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والاسم الكريم منصوب على التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها معطوف عليه والثاني في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو لن ترانى فترى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار الى مواضع ما ناب عنها بقوله (وأما الالف فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الاسماء الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) فما حرف نفي وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ومحمد اسمها وأبا أحد منصوب بالالف خبرها لانه من الاسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لاحد نحو (ونحفظ أخانا) نحفظ فعل وفاعل وأخانا منصوب بالالف على انه مفعول لانه من الاسماء الستة ومثله نحو ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا أبانا (وتقول رأيت حماك) بكسر الكاف (وهناك) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالالف على انه مفعول وكذا هناك لانه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذا مال) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فيها وذا مال خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الستة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث أم لمذكر سالما كان أم ذا تغير ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) في (ما حمل عليه) فالاول (نحو خلق الله السموات) خلق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به أو مطلق حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم ولئلا يلزم ان للفرع زيادة مزية على أصله وهو جمع المذكر السالم ومثله نحو ان الحسنات

وعدكم الله مغانم كثيرة وأنكحوا الأيامى وفي الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها وأما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الستة نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ونحفظ أخانا ونقول رأيت حماك وهناك وأن كان ذا مال وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو خلق الله السموات

يذهبن السيئات والثانى نحو (وان كن أولات حمل) فأولات خبر كن وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدغمة فيها نون كن وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين لاسناده الى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى موضعين) لاثالث لهما الاول (فى المثنى) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ما حمل عليه) مثال المثنى (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملا للنصب على الجر لاشتراكهما فى كون كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه (و) مثال ما حمل عليه نحو (اذ أرسلنا اليهم اثنين) فأرسلنا فعل وفاعل واليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى لما مر ونحو (ربنا أمتنا اثنتين) ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأمتنا فعل وفاعل ومفعول واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف أى اماتتين وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى كما مر (و) الموضع الثانى (فى جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضا ثم (و) فى (ما حمل عليه) مثال الاول (نحو ننجى المؤمنين) فننجى فعل وفاعل والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على انه مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملا للنصب على الجر كالمثنى كما مر ومثله ان المتقين فى جنات ونهر ومثال الثانى نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) واعدنا فعل وفاعل وموسى مفعول أول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف أى انقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له وليلة تمييز (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى الافعال) المضارعة (التى رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها ناصب ويعبر عنها بالامثلة الخمسة كما سيأتى (نحو الا أن تكونا ملكين) أو تكونا من الخالدين فأن حرف مصدرى ونصب وتكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لانه من الامثلة الخمسة والضمير المتصل به فى محل رفع على انه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما ان يصلحا ونحو (وأن تصوموا خير لكم) فان حرف مصدرى ونصب وتصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لما مر وان والفعل فى تأويل مصدر على انه مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ونحو الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا (و) نحو (لن تقومى) فلن حرف نفى ونصب وتقومى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وفى الحديث تريدين أن ترجعى الى رفاعة ولما فرغ من علامات القسم الثانى من أقسام الاعراب وهو النصب أخذ يتكلم على علامات الخفض الذى هو القسم الثالث من أقسام

وان كن أولات حمل
وأما الياء فتكون علامة
للنصب فى موضعين
فى المثنى وما حمل عليه
نحو ربنا واجعلنا
مسلمين لك واذ
أرسلنا اليهم اثنين
ربنا أمتنا اثنتين وفى
جمع المذكر السالم
وما حمل عليه نحو ننجى
المؤمنين وواعدنا
موسى ثلاثين ليلة
وأما حذف النون
فيكون علامة
للنصب فى الافعال
التى رفعها ثبات
النون نحو الا أن
تكونا ملكين وأن
تصوموا خير لكم
وان تقومى

الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللخفض) المتقدم بيانه فى علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لازائد عليها احداها (الكسرة وهى الاصل) فى بابها لمامر ولهذا قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لانهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلان الكسرة نابت عنها فيما جمع بألف وتاء فتعارضتا ولكل منهما مواضع تخصها وبدأ بالاصل فقال (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (فى ثلاثة مواضع) لازائد عليها الاول أن تكون علامة للخفض (فى الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو مايدخله التنوين على مامر سواء كان الخفض بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم بالمضاف نحو هدايا بالغ الكعبة ام بالتبعية على رأى نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة فى (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالباء والله مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة فى الاخر ولا فرق فى خفضه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا نحو (اولئك على هدى) فاولئك اسم اشارة فى محل رفع على الابتداء وهدى مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف لم تظهر تعذرا وهو فى محل رفع خبر المبتدا ومثله نحو عندها جنة المأوى ونحو وهو بالافق الاعلى (و) الموضع الثانى أن تكون الكسرة علامة للخفض (فى جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب) مما اكتسبوا فنصيب مبتدأ مؤخر وللرجال خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة فى آخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لاخراج غير المنصرف منهما الان خفضه بالفتحة كما سيأتى (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض (فى جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الا منصرفا (و) فى (ماحمل عليه) مثال الاول نحو والمحصنات من المؤمنات و (نحو وقل للمؤمنات) قل فعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره (و) مثال الثانى نحو (مررت بأولات الاحمال) مررت فعل وفاعل وبأولات الاحمال جار ومجرور ومضاف اليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة فى آخره حملا له على الجمع اذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى ثلاثة مواضع) لارابع لها الاول أن تكون علامة للخفض (فى الاسماء الستة) التى تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو ارجعوا الى أبيكم) ونحو يحل لكم وجه أبيكم فارجعوا فعل وفاعل وأبيكم مجرور فى الاول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء لانه من الاسماء الستة ونحو (كما أمنتكم على أخيه) ونحو وأخذ برأس أخيه فأخيه مجرور فى الاول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر وهو فى الاول متعلق بالفعل

والخفض ثلاث علامات الكسرة وهى الاصل والياء والفتحة وهما نائبتان عن الكسرة * فأما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد المنصرف نحو بسم الله الرحمن الرحيم اولئك على هدى وفى جمع التكسير المنصرف نحو للرجال نصيب وفى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو وقل للمؤمنات ومررت بأولات الاحمال * وأما الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الاسماء الستة نحو ارجعوا الى ابيكم كما أمنتكم على اخيه

الواقع صلة لما المصدرية (و) تقول (مررت بجميلك) بكسر الكاف (وفيلك وهنيلك) مررت فعل وفاعل وجميلك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر وكذا ما بعده لانه معطوف عليه وقال تعالى عند ذي العرش مكين فذي مجرور بالمضاف وهو عند وقال (والجار ذي القربى) فذي صفة لما قبله وعلامة جره الياء فيهما لما مر والقربى مضاف اليه في الثاني والعرش في الاول (و) الموضع الثاني أن تكون علامة للخفض (في المثنى) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) في (ما حمل عليه) مثال الاول (نحو) قد كان لكم آية في فئتين ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لانه مثنى ونحو (حتى أبلغ مجمع البحرين) فالبحرين مجرور بالمضاف الذي هو مفعول بلغ وعلامة خفضه الياء لانه مثنى (و) مثال الثاني نحو (مررت باثنين) رجلين (واثنتين) امرأتين فاثنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملا له على المثنى واثنتين عطف عليه (و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسما كان او صفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) في (ما حمل عليه) مثال الاول (نحو قل للمؤمنين) وسلام على المرسلين فالمؤمنين والمرسلين مجروران بالحرف الاول باللام والثاني بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لانه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفرده ومنه نحو وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الا أن تأتيهم سنة الاولين فالمضلين جمع مضل والاولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر في كل منهما الياء (و) مثال الثاني (نحو فاطعام ستين مسكينا) فستين مخفوض باضافة المبتدا اليه وعلامة خفضه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له من لفظه ومسكينا تمييز وخبر المبتدا محذوف ومنه سلام على نوح في العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء حملا له على الجمع لما مر (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مخفوضا بحرف أم بغيره حملا للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل) فأوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور واسمعيل معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو (فخيوا بأحسن منها) فخيوا فعل وفاعل وأحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لانه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا نحو رب موسى وهرون (أو جمع تكسير نحو) يعملون له ما يشاء (من محاريب) وتماثيل فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (الا اذا أضيف) الى ما بعده فانه حينئذ يجر بالكسرة على الاصل (نحو في أحسن تقويم) فأحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لاضافته الى ما بعده وكذلك

ومررت بجميلك وفيلك وهنيلك والجار ذي القربى وفي المثنى وما حمل عليه نحو حتى أبلغ مجمع البحرين ومررت باثنين واثنتين وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو قل للمؤمنين ونحو فاطعام ستين مسكينا * واما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل فخيوا بأحسن منها او جمع تكسير نحو من محاريب وتماثيل فمحاريب جمع تكسير ونحو في أحسن تقويم

اذا تلا أل كما أشار اليه بقوله (أو دخلت عليه أل) معرفة أو موصولة أو زائدة (نحو وأنتم عاكفون فى المساجد) فأنتم مبتدأ وعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور بالكسرة لدخول أل عليه وانما جر بالكسرة على الاصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الاضافة وأل فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسئلتين من جرما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنه باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفى المسئلة ثلاثة أقوال أقربها أنه ان زالت منه احدى علتيه بأل أو بالاضافة فينصرف والا فممنوع الصرف ففى مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما ذكرنا وفى نحو مررت باحدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الاعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذى هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتان) أصالة ونيابة لاثالث لهما احداهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الاصل) فى بابه ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لانه (نائب عنه) لما تقدم من أن الاصل فى الاعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الاصل ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالاصل فقال (فأما السكون فيكون علامة للجزم) اصالة لفظا او تقديرا (فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة (الذى لم يتصل بآخره شئ) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فهذه الافعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون آخرها وحذفت الواو من الاول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحد اسم يكن وكفوا خبرها وله متعلق بكفوا وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه سيأتى وبكونه لم يتصل بآخره شئ لانه لو اتصل به شئ مما مر فى علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون فى موضعين لاثالث لهما الاول (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذى اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض فكان ينبغى أن يقيده بما قيد به ما قبله اذ لا فرق (وهو) اصطلاحا (ما آخره حرف علة) بخلافه فى اصطلاح أرباب التصريف فانه عندهم ما أحد أصوله حرف علة (وحروف العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازا (الالف والواو والياء) سميت أحرف علة لان من شأنها أن ينقلب بعضها عن بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وتسمى أيضا احرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها سميت احرف لين لا مد هذا فى الواو والياء واما الالف فحرف مد ابدا (نحو ولم يخش الا الله)

او دخلت عليه أل نحو وأنتم عاكفون فى المساجد وللجزم علامتان السكون وهو الاصل والحذف وهو نائب عنه فاما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر الذى لم يتصل بآخره شئ نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وأما الحذف فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما كان فى آخره حرف علة وحروف العلة الالف والواو والياء نحو ولم يخش الا الله

لم حرف نفي وجزم وقلب ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الالف والفتحة قبلها تدل عليها والا حرف استثناء والاسم الكريم منصوب على المفعولية ونحو (ومن يدع مع الله) فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها والظرف بعده متعلق به (و) نحو (من يهد الله) فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها وأما نحو انه من يتق ويصبر باثبات الياء في قراءة قنبل فالياء فيه تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف ياءه للجازم أو انه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث يراعى الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة كما في قول الشاعر

ألم يأتيك والانباء تنمي * وقوله * لم تعجوولم تدعي * (و) الموضع الثاني (في الافعال) الخمسة (التي رفعها باثبات النون) اذا دخل عليها الجازم (نحو ان تتوبا) ان حرف شرط وجزم وتتوبا فعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة ونحو (وان تصبروا وتتقوا) اعرابه كالذي قبله ونحو (ولا تخافي ولا تحزني) لا حرف نهي وجزم وتخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لما مر وما بعده كذلك ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات أقسام الاعراب على التفصيل السابق بأتم بيان أخذ يتكلم في ذكرها على الاجمال تمرينا للطالب وترسيخا لذلك في ذهنه ولان بمعرفة ذلك ينفتح له النظر في النحو ولهذا قيل ان هذا الباب أس العربية فقال

﴿فصل﴾ جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما علم مما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه (قسمان) بالاستقراء لا زائد عليهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون وقدمه لان الاعراب بالحركات وبالسكون أصل للاعراب بالحروف وبالحذف (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الواو والالف والياء والنون أو بالحذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب وأصل الاعراب مطلقا أن يكون ملفوظا به فان كان مقدرا فلعلة (فالذي يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسيأتي والبقية خاصة بالاسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فبحركتين وأما الثالث فيعرب بحركتين لا غير (و) نوع الافعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ) مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون ان كان صحيح الآخر وقد أشار الى ما ذكرناه بقوله (وكلها) أي مجموع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو

ومن يدع مع الله وفي الافعال الخمسة التي رفعها باثبات النون نحو ان تتوبا وان تصبروا وتتقوا ولا تخافي ولا تحزني

﴿فصل﴾ جميع ما تقدم من المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم بالحروف فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ وكلها ترفع بالضمة

بضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو ان أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل كما يعلم مما مر وقد تبع المؤلف الاصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يندفع بما قرره أولا من أن الجر مختص بالاسماء والجزم بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم ان جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار الى رفع ذلك الوهم بقوله (وخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة وكان القياس ان يخفض بها (مالم يضف أو تدخل عليه أل) فانه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما تقدم (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم وما حمل عليه فانه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة وان كان القياس يقتضي ذلك (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره) لا بالسكون وكان حقه ان يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج الى اعادتها وهذه الثلاثة الاشياء من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحا في كلامه وقد أشار الى بقيتها بقوله (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضا نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي والبقية خاصة بالاسماء وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والاسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم (والامثلة الخمسة) هو أولى من الافعال الخمسة مما يعلم مما سيأتي ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الاسماء الستة وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات وهو المثنى والمجموع على حده ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال (فأما المثنى فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة ان هذان لساحران (وألحق به) في اعرابه بالالف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شرط وهي (اثنان) للمذكرين (واثنتان وثنتان) في لغة تميم للمؤنثتين (مطلقا) عن تقييدها بما سيأتي لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثتين (بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاء في كلاهما وكلتاهما

وتنصب بالفتحة
وتخفض بالكسرة
وتجزم بالسكون
وخرج عن ذلك ثلاثة
أشياء الاسم الذي
لا ينصرف مفردا كان
أو جمع تكسير فانه
يخفض بالفتحة مالم
يضف أو تدخل عليه
أل وجمع المؤنث
السالم فانه ينصب
بالكسرة والفعل
المضارع المعتل
الآخر فانه يجزم
بحذف آخره وتقدمت
أمثلة ذلك والذي
يعرب بالحروف أربعة
أنواع المثنى وما حمل
عليه وجمع المذكر
السالم وما حمل عليه
والاسماء الستة
والامثلة الخمسة فاما
المثنى فيرفع بالالف
وينصب ويجر بالياء
المفتوح ما قبلها
المكسور ما بعدها
وألحق به اثنان واثنتان
وثنتان مطلقا وكلا
وكلتا بشرط اضافتهما
الى المضمر نحو جاء في
كلاهما وكلتاهما

فهرأيت

ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الاول فاعل وعلامة رفعها الالف وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا (فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان اعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك الالف) كاعراب المقصور (نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعها ضمة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما مضاف اليهما (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الاعراب مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا وانما اعربا بالحروف والحركات لانهما مفردا اللفظ مثنيا المعنى فأعربا بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا الى المعنى وانما خصصا بالاعراب بالحروف مع المضمر لانه فرع المظهر فلما أضيفا الى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف لانه فرع الاعراب بالحركات التي هي الاصل ولما أضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعربا بالحركات التي هي الاصل سلوكا لمسالك التناسب (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لان المثنى أكثر دورانا من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع أن يكون مفرده اما علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب واما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه التي يشاركه فيها المثنى وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر وانما اعربا بالحروف لانهما فرع الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل وأما اختصاصهما بهذا الاعراب المعين فليطلب من المطولات (وألحق به) في اعرابه بالواو والياء أربعة أنواع أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في التوضيح تبعا لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده (وعشرون) اسم جمع أيضا لا جمع عشرة والا لجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع (و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (الى تسعين) بادخال الغاية كثلاثين فانه اسم جمع لا جمع ثلاثة والا لجاز اطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود (و) الثاني جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء

ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة وكان اعرابهما بحركات مقدرة في تلك الالف نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والحق به أولو وعالمون وعشرون وما بعده من العقود الى تسعين وأرضون

جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة لا تعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهي مؤنثة لا تعقل أيضا وأصلها سنو أو سنه بدليل جمعها على سنوات أو سنهات (وبابه) أي سنون وهو كل ما كان جمعا ثلاثيا حذفت لامه وعوض منها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا يجمع هذا الجمع نحو تمر لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف منها الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبرين وأخرين ونحو اسم وبنت وأخت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لانها كسرا على شياه وشفاه (و) الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووابلون الاول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة (و) الرابع ما سمي به من هذا الجمع كزيدون علما أو مما ألحق به نحو (علیون) هو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمي به أعلى الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على

ولزوم الواو والاعراب

الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغة يكون الاعراب مقدرا على الواو ونظير من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ثم أخذ يذكر بعض أمثلة ما

حسب ما اتفق له فقال (نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى) فأولو فاعل يأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه وأولى منصوب بيؤتوا على انه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف اليه (و) نحو (ان في ذلك لذكرى لأولي الالباب) ان حرف توكيد ونصب وفي ذلك خبرها مقدم ولذكرى اسمها مؤخر وأولي مجرور باللام وعلامة جره الياء والالباب مضاف اليه (و) نحو (الحمد لله رب العالمين) فالعالمين مجرور باضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جره الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو ولبثوا في كهفهم (ثلثمائة سنين) فسنين بدل من ثلثمائة وعلامة نصبها الياء ان نونت مائة ومضاف اليها ان لم تنون مائة وعلامة خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول في محل جر على انه صفة لما قبله (و) نحو (شغلتنا أموالنا وأهلونا) فأهلونا مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فأهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتا ونحو والمؤمنون (الى أهليهم) أبدا ونحو ان كتاب الابرار (لفي عليين) فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء واللام في الثاني لام الابتداء وهو في محل رفع خبر ان ونحو (وما أدراك ما عليون) فعليون مرفوع على انه خبر ما الاستفامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثان لادراك وادراك وما بعده في محل رفع خبر ما الاولى فانها في محل رفع أيضا على

وسنون وبابه وأهلون وعليون نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة ان يؤتوا أولى القربى وان في ذلك لذكرى لأولي الباب والحمد لله رب العالمين وثلثمائة سنين والذين جعلوا القرآن عضين وشغلتنا أموالنا وأهلونا ومن أوسط ما تطعمون أهليكم الى عليين وما أدراك ما عليون

الابتداء

الابتداء وهي استفهامية أيضا (وأما الاسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وانما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها (فان أفردت عن الاضافة اعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو وله أخ) مبتدأ وخبر (و) نحو (ان له أبا) فأبا اسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها مقدما (و) نحو (بنات الاخ) فالاخ مجرور بالاضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو وأما ذو فانه ملازم للاضافة الى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه (و) ثانيها (ان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بان تضاف الى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فان أضيفت للياء) المذكورة (أعربت) على الاصح (بحركات مقدرة) في الاحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف الى الياء (نحو ان هذا أخي) فأخي مرفوع على انه خبر ان وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (و) ثالثها (ان تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الاحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات (نحو هذا أبيك) وأخيك وحميك وهنيك وذوي مال وكذا تقول في تصغير فوك فويهن برد الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها فهذا اسم اشارة في محل رفع على انه مبتدأ وأبيك خبره وما بعده معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى) بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (و) اعراب ذلك (الجموع) الذي جمعت به فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الاصل كجاء آباؤك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاء أبون وأخون ولا يجمع هذا الجمع الا الاب والاخ والحم وقد ذكرت وجه اعرابها بالحروف في شرح القطر فراجعه ان شئت ويشترط فيها أيضا أن لا تكون منسوبة فلو نسبتها نحو أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لان شرط الاضافة مغن عنه (والافصح في الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف آخره و) جعل ما قبله آخرا بأن يجري (الاعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحو مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) واعرابه ظاهر وفي كلامه اشارة الى ان اعراب الهن بالحروف لغة قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأنكراها (ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الاسماء وجعلوها خمسة) وكثير من الفصحاء يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل بأوفر نصيب ويجوز النقص أيضا في الاب والاخ والحم لكن القصر فيهن أولى منه (وأما الامثلة

وأما الاسماء الستة فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحو وله أخ وان له أبا وبنات الاخ وأن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم فان أضيفت للياء أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء نحو ان هذا أخي وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو هذا أبيك وأن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت اعربت اعراب المثنى والمجموع والافصح في الهن النقص أي حذف آخره والاعراب بالحركات على النون نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الاسماء وجعلوها خمسة وأما الامثلة

الخمسة) سميت بذلك لانها ستة أفعال بأعيانها وانما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة بادراج الخاطبتين تحت الخاطبين (فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) مسندا اليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت أو لخاطبتين أو لغائبتين (و) ذلك نحو أنتما (تفعلان) والهندان تفعلان بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسندا اليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) بالمثناة تحت أو خاطبين (و) ذلك نحو أنتم (تفعلون) بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسندا اليه (نحو) أنت (تفعلين) بالمثناة فوق لا غير وأشار الى حكم هذه الامثلة بقوله (فانها ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الاولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون وأما نحو الا أن يعفون فالواو أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أتحاجون في الله في قراءة من خفف فالمحذوف منه نون الوقاية وانما حذفت النون للناصب والجازم لانها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة كذلك تحذف النون وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الحرف المثنى والمجموع وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء واغتفر الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة اعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو مضمرا صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصلا (تنبيه) هو لغة الايقاظ للشيء واصطلاحا الاعلام بتفصيل ما جمل الاعما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (ان علامات الاعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات وللنصب خمس وللخفض ثلاث وللجزم ثنتان فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالاصل في كل مرفوع من اسم أو فعل ان يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالاصل في كل منصوب ان يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالاصل في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة (والسكون للجزم) فالاصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون (و) منها (عشرة فروع نائبة عن هذه الاصول) الاربع وتنقسم الى أربعة أقسام (ثلاثة) منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الالف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيابتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الاصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل الباب (الاول باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة الباب (الثاني باب جمع المؤنث

الخمسة فهي كل فعل اتصل به ضمير تثنية نحو يفعلان وتفعلان أو ضمير جمع نحو يفعلون وتفعلون أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تفعلين فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون

تنبيه علم مما تقدم ان علامات الاعراب أربع عشرة منها أربع أصول الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم وعشرة فروع نائبة عن هذه الاصول ثلاثة تنوب عن الضمة وأربع عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحدة عن السكون وأن النيابة واقعة في سبعة أبواب الاول باب ما لا ينصرف الثاني باب جمع المؤنث

السالم)

السالم) والاولى أن يقال ماجمع بألف وتاء مزيدتين كما مر ناب فيه أيضا حركة عن حركة الباب (الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه الباب (الرابع باب المثنى) ناب فيه حرف عن حركة الباب (الخامس باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضا حرف عن حركة الباب (السادس باب الاسماء الستة) ناب فيه أيضا حرف عن حركة الباب (السابع باب الامثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة وحذف فيه عن حركة أو سكون

الباب الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر الرابع باب المثنى الخامس باب جمع المذكر السالم السادس باب الاسماء الستة السابع باب الامثلة الخمسة

فصل فيما اعرابه تقديري *والاعراب التقديري جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في ذلك المعرب أما جميع حركاته أو بعضها فالاقسام أربعة الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه حركات اعرابه كلها شيأ ن أشار هنا اليها بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم المضاف الى ياء المتكلم) وليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما كما يومئ الى ذلك قوله (نحو غلامي وابني) وانما قدرت لان ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد وقيل ان المضاف للياء مبني مطلقا واختاره ابن مالك انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة (و) تقدر كلها أيضا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وجبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه اذا كان منصرفا أما غيره منه كموسى وجبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه أيضا لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحد للثقل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وجبلى (ويسمى) الثاني (مقصورا) لامتناع مده أولانه قصر أي منع من ظهور الحركات فيه *القسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه هو المشار اليه بقوله (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقرونا بأل (نحو القاضي والداعي والمرتقي) أولا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما على الياء ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجواريكما في المقصور (ويسمى) الاسم المذكور (منقوصا) لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه بعض الحركات (نحو يوم يدع الداعي) فالداعي فاعل يدع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال (و) نحو (مهطعين الى الداعي) فالداعي مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر ومهطعين حال من الواو في يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب

فصل تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وابني وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى وموسى وجبلى ويسمى مقصورا وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي والمرتقي ويسمى منقوصا نحو يوم يدع الداعي ومهطعين الى الداعي وتظهر فيه الفتحة

مالم يضف لياء المتكلم (لخفتها نحو أجيبوا داعي الله) فداعي مفعول أجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الافعال فهو أيضا شيآن أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه أشار بقوله (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الاعراب فيه مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا والى الثاني أشار بقوله (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل) آخره اما (بالواو أو بالياء) فالاول (نحو) زيد (يدعو) الثاني نحو زيد (يرمي) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقالا (وتظهر الفتحة) في آخره اذا دخل عليه ناصب (نحو لن يدعو ولن يرمي) لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (و) يكون (الجزم في) الافعال (الثلاثة) المعتلة اذا دخل على كل منها جازم (بالحذف) لأواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك لان أحرف العلة لضعفها أشبهت حركات قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات والقول بأن الجازم حذف حرف العلة انما يأتي على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والفتحة في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف

﴿ فصل ﴾ في موانع الصرف ﴿

(الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع احداهما اللفظ والاخرى المعنى (من علل تسع) صفة للعلتين كفاطمة وابراهيم (أو) فيه علة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الاولى مقامها كحبلى ومساجد (والعلل التسع) على سبيل الاجمال والتعداد (هي الجمع) فرع الواحد (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعدل) فرع المعدول عنه (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير (والتركيب) فرع الافراد (والالف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والعجمة) فرع العربية عندهم (والصفة) فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب (قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ✽ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

أي قد كمل به عدها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس واعلم أن الاسم اذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لان فيه أيضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر على الاصح وثانيتهما من جهة الافادة اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم

لخفتها نحو أجيبوا داعي الله وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو بالياء نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدم

﴿ فصل ﴾ الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام العلتين والعلل التسع هي الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب والالف والنون الزائدتان والعجمة والصفة يجمعها قول الشاعر

اجمع وزن عادل أنث بمعرفة ✽ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

يستغنى عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة والتنوين ولا يخفى عليك ان تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة اذ مجموع اثنين منها هو العلة واذا أردت معرفتها تفصيلا (فالجمع شرطه) في الاستدلال بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغير هاء (وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديرا كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن وما يلي الالف مكسور أيضا وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة ان يكون أولها ميما وهو كذلك لان المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزنة لا في الحروف ولهذا عبر صاحب الارشاد بفعالل وفعاليل ودونها اذ انا بان الزيادة والاصالة في بحث جمع التكسير غير معتبرة قبل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لان من جموع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فانتهى تكسيرها الغير للصيغة وأما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كجمع صواحب على صواحبات وانما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا صرف نحو فرازنة وملائكة وصياقلة لان وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء كراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة واذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علما للضبع امتنع صرفه نظرا الى الاصل (وهذه العلة) من العلل التسع (هي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الاولى علتين وانما قام الجمع مقامهما لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة اخرى ولهذا لحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد (وأما وزن الفعل فالمراد به ان يكون الاسم) اما (على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل (كشمر بتشديد الميم) فانه علم فرس منقول من شمر مجردا من فاعله يشمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص (و) كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الافعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص وانما قيد ضرب بالبناء للمفعول لانه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل (أو يكون) الفعل به أولى اما لكثرته فيه كما مر واصبع وابلم لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في امر الثلاثي أو يكون على وزن غير خاص به بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون (في أوله زيادة) أي زيادة حرف من حروف نأيت (كزيادة الفعل) أي مثل زيادته لكنها به أولى لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم (ونحو)

فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم أو مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير وهذه العلة هي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين وأما وزن الفعل فالمراد به ان يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كشمر بتشديد الميم وضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الافعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل اذا سمي بشيء من ذلك أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل ونحو

مع ثلاث الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كاحد ويزيد وتغلب ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه فان كلا منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ولابد في الوزن المذكور ان يكون لازما غير مشير الى مثال هو للاسم فلو سمي بامرئ ورد وقيل لم يمنع من الصرف واذا سمي بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها بخلاف ما اذا سمي باسم أوله همزة وصل فانه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه (وأما العدل) وهو مصدر مبني للمفعول أي صدولية الاسم (فهو خروج الاسم) أي كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) أي عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها الى صيغة أخرى مع بقاء المعنى والمادة فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة والخروج (اما تحقيقا) بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الاصلية الى أخرى (كاحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) كمثلث (وهكذا الى العشرة) بادخال الغاية (فانها) أي الامثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الاصول) من واحد الى عشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا الان المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر فاذا عرفت ذلك (فأصل) قولك (جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا وهكذا أصل موحد) في قولك جاء القوم موحد جاؤا واحدا واحدا (وأصل جاء القوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقي) والدليل على ان أصلها كذلك ان معناها مكرر والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا ليوافق الدال المدلول فعلم ان أصلها اللفظ مكرر (واما تقديرا) بان لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم الا انه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم (كالاعلام التي على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر وزفر وزحل فانها لما سمعت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم ان الاسم لا يمنع من الصرف الا اذا كان فيه علتان (قدروا فيها العدل) لامكانه دون غيره (وانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاما لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة (وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالالف يمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقا) أي سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة و (سواء كانت) الالف (مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو) كانت (ممدودة كحمراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الالف (و) كذا (أشياء) عند سيبويه أصلها شيئاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء

مشارك للفعل في وزنه كاحد ويزيد وتغلب ونرجس وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الاصلية اما تحقيقا كاحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا الى العشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الاصول مكررة فاصل جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا وهكذا أصل موحد وأصل جاء القوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا البواقي واما تقديرا كالاعلام التي على وزن فعل كعمر وزفر وزحل فانها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية قدروا فيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وأما التأنيث فهو على ثلاثة اقسام تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالالف يمنع الصرف مطلقا سواء كانت مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو ممدودة كحمراء وحمراء وزكرياء وأشياء

(وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أي علتي منع الصرف لتكرارها لانها لازمة لما هي فيه لزوما لا تنفك عنه بحال فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها له بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعي (وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء فيمنع الصرف) أي صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازما لانه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قائمة في نحو مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيهما من غير العلمية (سواء كان) ما هو فيه (علما للمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة) وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف أو لا محرك الوسط أولا أعجميا أولا منقولا من مذكر الى مؤنث أولا (وأما التأنيث المعنوي) كزينب وسعاد وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) الا أن بينهما فرقا فانها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار اليه بقوله (لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علم لطبقة من طبقات جهنم لان تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل خفة تقاوم أحد السببين فجعل منصرفا (أو) ثلاثيا (ساكن الوسط أعجميا كجور) بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل العجمة في لسان العرب مع ان أسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف (أو) ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي لكن (منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد) فانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فان لم يكن شئ من ذلك) بان كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الاصل (كهند ودعد جاز الصرف) نظرا الى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت أحد السببين وقيل بوجوبه (و) جاز (تركه) نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الاحسن) عند الجمهور والصرف عند أبي علي وجوز بعضهم الوجهين أيضا في المنقول الى المؤنث واذا كان المؤنث ثلاثيا كهند علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضيته كلام التسهيل ان المنع أرجح واذا سمي مذكر بمؤنث فان كان ثلاثيا صرف على الصحيح أو زائدا على الثلاثة منع من الصرف (وأما التعريف) المعتبر في منع

وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها تقوم مقام العلتين * وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية سواء كان علما للمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة وأما التأنيث المعنوي فهو كالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلمية لكن بشرط ان يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو ساكن الوسط أعجميا كجور أو منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد فان لم يكن شئ من ذلك كهند ودعد جاز الصرف وتركه وهو الاحسن وأما التعريف

الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لان تعريف المضمرات وأسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه فلا يتصور كونهما سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي (وتمنع) العلمية (الصرف) أي صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل) كاحمد ويزيد (ومع العدل) كعمر وزفر (ومع التأنيث) بغير الالف بل تتعين معه ليكون لازما (كما تقدم) بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع العجمة) بل تتعين معها أيضا (كما سيأتي) بيان ذلك وسكت عن الصفة لان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة (وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف (والمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه والى هذا القيد أشار بقوله (المختوم بغير ويه كبعلبك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضرموت) علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبد الله علما والاسنادي المسمى به كتأبط شرا أما الاول فلانه بعد العلمية في حكم الاضافة والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه كما مر فلا تصلح سببا لمنع الصرف وأما الثاني فلان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على الاشهر ومثله ما ركب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والاحوال نحو هو جاري بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا (فلا يمنع) التركيب المذكور (الصرف الا مع العلمية) لانه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الالف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم (الصرف) لمشابهتهما الالف التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وكونهما زيدتا معا ومحيئهما بعد استيفاء الاصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلمية كعمران) بكسر أوله (وعثمان) لتحقق مشابهتهما بها حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما لم يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة (و) ان كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط ان لا تقبل التاء) لتحقق المشابهة بالفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون

فالمراد به العلمية وتمنع الصرف مع وزن الفعل ومع العدل ومع التأنيث كما تقدم ومع التركيب المزجي ومع الالف والنون ومع العجمة كما سيأتي وأما التركيب والمراد به التركيب المزجي المختوم بغير ويه كبعلبك وحضرموت فلا يمنع الصرف الا مع العلمية وأما الالف والنون الزائدتان فيمنعان الصرف مع العلمية كعمران وعثمان ومع الصفة بشرطان لا تقبل التاء كسكران وأما العجمة فالمراد بها ان تكون

الكلمة من أوضاع العجمية) أي بان تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو غير ذلك (كابراهيم واسمعيل واسحق و) يعقوب بل (جميع أسماء الانبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لانها من أوضاع غير العرب وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها وبخروجها عن وزن الاسماء في اللسان العربي أو بان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق (الا أربعة) منها وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فانها عربية ولهذا صرفت وألحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشاف وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن أفعل ويدل لذلك تحويزهم تصغيره على أويدم وجمعه على أوادم (ويشترط فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف امران أحدهما (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علما في) اللغة (العجمية) حتى لا تجري عليه العرب حكما من أحكام لغتهم اذا استعملته لانه لو لم يكن علما لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف أو الاضافة أو التنوين او غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بأل بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف أيضا كقانون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بان جعلته علما لشخص معين من أول الامر فكأنه كان علما في العجمية ومن هذا يظهر ان شرط العجمة في منع الصرف ان تستعمله العرب أولا بالعلمية لانه يكون علما في العجمية (و) الامر الثاني (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة احرف كابراهيم لثلاثة تعارض الخفة أحد السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف نوح ولوط) مع ان كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لان العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التأنيث في نحو هند فانه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة وكالاعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام اكثر النحاة يأباه لان العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود وشرطها في منع الصرف ان تكون ثابتة في اصل الوضع وان لم تكن باقية أو لم تستعمل الا وصفا كمثنى وثلاث

الكلمة من أوضاع العجمية كابراهيم واسمعيل واسحق وجميع اسماء الانبياء أعجمية الا اربعة محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين ويشترط فيها ان يكون الاسم علما في العجمية ولذلك صرف لجام ونحوه وان يكون زائدا على الثلاثة ولذلك صرف نوح ولوط وأما الصفة

كما سيأتي (فتمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل كما تقدم في مثنى) انه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) انه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بها العدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الاصلية لان هذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وان لم تكن الوصفية في اسماء العدد اصلية (ومع الالف والنون) الزائدتين (بشرط ان تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء و) أن (لا يكون مؤنثه) اى فعلان (على وزن فعلانة) اى وبشرط ان لا يقبل تاء التأنيث لتحقق المشابهة بألفي التأنيث وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لانتفاء فعلانة لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فرحمن على الاول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجح الاول لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات (نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمانة اذا كان) ندمان بمعنى نديم (من المنادمة) وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة وانما قيد المؤلف فعلان بفتح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرطان تكون) الصفة (على وزن افعل وان لا يكون مؤنثه بالتاء) أي وبشرط ان لا يقبل تاء التأنيث اما لانه لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة وآدران بخصيتيه نفخ أوله مؤنث لكنه على فعلاء او فعلى كاحمر وحمراء وأفضل وفضلى وقد تقدم ان شرط الصفة ان تكون ثابتة في أصل الوضع أي بأن تكون من أول الامر دالة على الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرقم وصرف ارنب بمعنى ذليل واربع في نحو مررت بنسوة أربع (نحو أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فان مؤنثه حمراء) والصفة على وزن أفعل (ونحو أرمل منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لان مؤنثه) يقبل التاء فيقال (أرملة) وهي من لا زوج لها وكاحمر أحيمر وأعيمى فانها غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لانها على وزن يدحرج ويبيطر اذ هو المعتبر لا على وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالالغية ﴿تنبيه﴾ قد افهم كلامه ان العلمية تجامع مؤثرة كلا من التأنيث والعجمة والتركيب والعدل والوزن والزيادة وانها شرط في الثلاثة الاول فقط أي شرط في تأثير كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة لما قدمه من ان ما لا ينصرف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما

فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء مع العدل كما تقدم في مثنى وثلاث ومع الالف والنون بشرط ان تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة نحو سكران فان مؤنثه سكرى ونحو ندمان منصرف لان مؤنثه ندمانة اذا كان من المنادمة ومع وزن الفعل بشرطان تكون على وزن أفعل ولا يكون مؤنثه بالتاء نحو أحمر فان مؤنثه حمراء ونحو أرمل منصرف لان مؤنثه أرملة ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب

فان رعاية المناسبة في الكليات امر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسلا) بالتنوين لمصاحبة أغلالا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما أما الثاني فلمصاحبة الاول وأما الاول فلانه آخر الآية فصرف للوقف عليه بقلب تنوينه الفا كما في آخر سائر الآيات (ولضرورة الشعر) أي لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قوله ﴿ ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ﴿ أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله ﴿ أعدذكر نعمان لنا ان ذكره ﴿ فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فمراد المؤلف رحمه الله بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز

﴿باب النكرة والمعرفة﴾

أي هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان أحدهما النكرة وهي الاصل) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولانها الاحتياج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدأ بها (وهي كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع في جنسه ألا ترى ان رجلا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر وكذا حال فرس وكتاب فانهما شائعان الاول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل واعلم انه لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع ألا ترى ان شمسا وقمرا نكرتان وان لم يوجد في الخارج منهما الا شمس واحدة وقمر واحد فهما من الكلي الذي لم يوجد منه الا واحد مع امكان الغير وأما جمعهما كما في قوله ﴿ وجوههم كانها أقمار ﴿ وقوله ﴿ ما للشموس تقلها الاغصان ﴿ فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكأن افرادهما متعددة وهذا الحد فيه غموض على المبتدي (وتقريبها) أي تقريب حد النكرة (الى الفهم) أي فهم المبتدي (أن يقال) الاسم (النكرة كل ما صلح دخول الالف واللام) المؤثرتين التعريف (عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا منها صالح لذلك بان يقال الرجل والمرأة والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج الى زيادة قال (أو) كل ما (وقع موقع ما يصلح دخول الالف واللام) المؤثرتين (عليه كذي) فانه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما يقبلها لانه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل أل لانه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحارث فليس بنكرة ومن علاماتها أيضا دخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالا

كقراءة نافع سلاسلا وقواريرا قواريرا ولضرورة الشعر

﴿باب النكرة والمعرفة﴾

والاسم ضربان احدهما النكرة وهي الاصل وهي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر كرجل وفرس وكتاب وتقريبها الى الفهم ان يقال النكرة كل ما صلح دخول الالف واللام عليه كرجل وامرأة وثوب أو وقع موقع ما يصلح دخول الالف واللام عليه كذي بمعنى صاحب

وتمييزا واسما للاداة تبرئة ولا يرد على التعريف المذكور الاسماء المتوغلة فى الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع انها نكرات لان هذا تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس (والضرب الثانى المعرفة) وهى ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه (وهى هنا) (ستة أنواع) متفاوتة فى التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (وهو أعرفها) عند الجمهور وأعرف اصنافه المتكلم ثم المخاطب (ثم العلم) يلى المضمر فى التعريف وقيل العلم الشخصى أعرفها لانه لا يتناول بوضع واحد الا شخصا واحدا بخلاف غيره منها فانه يتناول أمورا متعددة بوضع واحد (ثم اسم الاشارة ثم) اسم (الموصول ثم المعرف بالاداة و) أما (السادس) فهو (ما أضيف الى واحد منها) اضافة معنوية كغلام زيد وهذا والرجل (وهو) بحسب التعريف (فى رتبة ما أضيف اليه) فالمضاف الى العلم فى رتبة العلم وهكذا (الا) الاسم (المضاف الى الضمير) كغلامى (فانه) ليس فى رتبة الضمير بل (فى رتبة العلم) اذ لو كان فى رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه قال ابن هشام وزعم بعضهم ان ما أضيف الى معرفة فهو فى رتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله ﴿ نحذروف الوليد المثقب ﴾ فوصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف اه وانما قيدنا المضاف الى واحد منها بكون الاضافة معنوية لان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتى فى بابها وسيأتى أيضا ان المضاف اذا كان شديد التوغل فى الابهام كغير ومثل لا يتعرف أيضا فيخص به أيضا عموم كلامه (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو وان المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالاجماع) وفى اعراب القرآن للشهاب الحلبى ان سيبويه رؤى فى المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال أدخلنى الجنة فقيل له بماذا قال بقولى ان اسمه أعرف المعارف

﴿ فصل ﴾ فى بيان المضمر وأقسامه

(المضمر والضمير) مدلولهما واحد لانهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أى لملتفظ بهذا اللفظ الموضوع (كانا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كأنت أو) وضع لشخص (غائب) ليس متكلما ولا مخاطبا (كهو) فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد فى قول من اسمه زيد مريدا نفسه زيد قائم وكقولك يا زيد قم وزيد قام تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وان أطلق فى الاول على المتكلم وفى الثانى على المخاطب وفى الثالث على الغائب الا انه ليس موضوعا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير

* والضرب الثانى المعرفة وهى ستة أنواع المضمر وهو أعرفها ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المعرف بالاداة والسادس ما أضيف الى واحد منها وهو فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه فى رتبة العلم ويستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فانه علم وهو أعرف المعارف بالاجماع

* والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو

الغيبة وكذا اياء اياى وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر فانها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا لكنه لما وضع مشتركا بينهما وأراد ابيان ما عنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو لانه اذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك الحيثية ثم اذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقا عليه أيضا من حيثية أخرى (وينقسم) المضمر (الى مستتر وبارز) تبع فى هذا التقسيم ابن هشام فى التوضيح وهو صريح فى أن المستتر قسم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل كما سيأتى وكلام غيره كالصريح فى انه قسم من المتصل ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة لانها لا تشمل الضمير المحذوف اللهم الا أن يقال تفسيره للمستتر بما سيأتى شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف بأن المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظى والمحذوف أعم من ذلك ونبه على ذلك بعض المتأخرين (فالمستتر ما ليس له صورة فى اللفظ) بل ينوى (وهو اما مستتر) فى عامله (وجوبا) وهو الذى لا يمكن أن يحل الظاهر محله (ك) الضمير (المقدر فى فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم) ففى كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا ظهر وجوبا واما نحو اذهب أنت وربك فأنت تأكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة والمثنى والمجموع فانه يبرز فى الجميع كقومى وقوما وقوموا (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم) يا زيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) فى المضارع المبدوء (بالنون) للمتكلم ومن معه مذكرا كان أو مؤنثا (كنقوم ونضرب) فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر (واما مستتر) فى عامله (جوازا) وهو الذى يحل الظاهر محله (ك) الضمير (المقدر فى) فعل الغائب والغائبة (نحو زيد يقوم وهند تقوم) ففى كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازا لانه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا وقد يجب ابراز الضمير اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت الهاء للغلام وظاهر عبارته كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح البدر ابن مالك ونقل عن سيبويه أيضا وقد خالف فى ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير فى نحو زيد قام وأنه لا يقال قام هو على الفاعلية وكذا قال الرضى بوجوب الاستتار فى ذلك وفى جميع الصفات وما قالاه هو الموافق لقولهم انه متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (ولا يكون)

وينقسم الى مستتر
وبارز فالمستتر ما ليس
له صورة فى اللفظ وهو
اما مستتر وجوبا
كالمقدر فى فعل أمر
الواحد المذكر كاضرب
وقم وفى المضارع
المبدوء بتاء خطاب
الواحد المذكر كتقوم
وتضرب وفى المضارع
المبدوء بالهمزة كأقوم
وأضرب أو بالنون
كنقوم ونضرب واما
مستتر جوازا
فى نحو
تقوم ولا يكون

الضمير (المستتر الاضمير رفع) لانه لايخلو (اما) ان يكون (فاعلا أونائبا للفاعل) والفاعل لاسيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من عامله فجوزوا فى الضمائر المتصلة التى وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليما للمبتدى وليس هو اياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة فى اللفظ وينقسم الى متصل) بعامله وهو الاصل (و) الى (منفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال (فالمتصل هو الذى لا يفتتح به النطق) أى لايمكن الابتداء به فى أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان الافتتاح به ممكن عقلا (ولا يقع بعد) لفظ (الا) فى الاختيار (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الاول مرفوع المحل والثانى منصوب به ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد الا اختيارا (والمنفصل هو) ما كان بخلافه فهو (مايفتتح به النطق) أى مايمكن الابتداء به من غير ان يتوقف التلفظ به على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) اختيارا (نحو أنا تقول) اذا ابتدأت به (انا مؤمن و) يستعمل بعد الا نحو (ماقام الا أنا) أوانت أوهو (وينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل (فالمرفوع) المتصل اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أومؤنثا (وضربنا) بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه أوللمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو (ضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وضربتما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أومؤنثا والميم والالف علامة للتثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وضربتن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث ومما قررناه علم ان التاء فى الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلا أونائبا عنه (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (ضرب) ففى ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير بارز متصل لمثناه (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه (و) هند (ضربت) ففى ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره هى والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث (و) الهندان (ضربتا) فالالف ضمير بارز لمثناه والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل لجمعها وظاهر عبارته ان الضمير فى ضرب وضربت متصل مع انه مستتر وهو مخالف لما قدمه من ان المتصل قسم من البارز الذى هو قسيم للمستتر فكيف يكون قسيم الشئ قسيما منه (والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضا اثنان للمتكلم (نحو أكرمنى) فالياء ضمير متصل

المستتر الاضمير رفع اما فاعلا أونائب الفاعل والبارز ماله صورة فى اللفظ وينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كتاء قمت وكاف أكرمك والمنفصل هو مايفتتح به النطق ويقع بعد الا نحو أنا تقول أنا مؤمن وماقام الا أنا وينقسم المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع نحو ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربا وضربوا وضربت وضربتا وضربن والمنصوب نحو أكرمنى

بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو (أكرمك) بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمك) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامة التثنية (وأكرمكم) بضمها جمع المذكور المخاطبين والميم علامة جمع المذكور (وأكرمكن) بضمها جمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (أكرمه) عمرو فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب (و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أكرمهما) بضمها للمثنى المذكر الغائب والميم والالف علامة التثنية (و) الهندان (أكرمهما) بضمها للمثنى المؤنث الغائب والميم والالف علامة التثنية (و) الزيدون (أكرمهم) بضمها لجمع المذكور الغائبين والميم علامة جمعهم (و) الهندات (أكرمهن) بضمها لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم ان الكاف والهاء في الجميع هما الضمير ان ولا يتغيران الا في موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل اثنا عشر ايضا على التفصيل السابق ماهو للمتكلم وماهو للمخاطب وماهو للغائب ولفظ كل منها (كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (الا انه) أي الضمير المجرور (اذا دخل عليه عامل الجر تميز به) ولا فرق في العامل بين ان يكون حرفا (نحو مر بي ومر بنا) ومر بك ومر بك وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن وهذا معنى قوله (الى آخره) أو اسما نحو غلامي وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن (وينقسم) الضمير (المنفصل الى) قسمين فقط (مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور (فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهي) كالمتصل ثلاثة اقسام ماهو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان (انا) في حال انفراده (ونحن) في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه وماهو للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله (أنت) بفتح التاء للمذكر المفرد (وأنت) بكسرها للمفردة المخاطبة المؤنثة (وأنتما) بضمها للمثنى مطلقا وبعدها ميم مفتوحة بعدها الف (وانتم) بضمها لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة (وانتن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة (و) ماهو للغائب وهو خمسة أيضا باعتبار احواله (هو) للمفرد المذكر (وهي) للمفردة المؤنثة (وهما) للمثنى مطلقا (وهم) بالميم لجمع الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الاناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (اذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على انه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه في المعنى ان مفردا مذكرا فمفرد مذكر وان مفردا مؤنثا فمفرد مؤنث وان مثنى

وأكرمنا وأكرمك وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن وأكرمه وأكرمها وأكرمهما وأكرمهم وأكرمهن والمجرور كالمنصوب الا انه اذا دخل عليه عامل الجر تميز به نحو مر بي ومر بنا الى آخره وينقسم المنفصل الى مرفوع ومنصوب فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهي أنا ونحن وأنت وأنت وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن فكل واحد من هذه الضمائر اذا وقع في ابتداء الكلام فهو مبتدأ

مثنى وان جمعا فجمع (نحو انا ربكم) فانا ضمير منفصل بارز فى محل رفع على انه مبتدأ وربكم خبره والكاف فى محل جر بالاضافة والميم علامة للجمع المذكر وتقول انا قائم وانا قائمة ونحن قائمان ونحن قائمتان ونحن قائمون ان عم التذكير أو غلب فان عم التأنيث قلت نحن قائمات (و) قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو (نحن الوارثون) فنحن ضمير منفصل بارز فى محل رفع على انه مبتدأ والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو (و) نحو (انت مولانا) فأنت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه مبتدأ ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الالف وانا مضاف اليه ونحو (وهو على كل شئ قدير) فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه مبتدأ أو قدير خبره وعلى كل شئ جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالخبر (والمنصوب) المنفصل (اثنتا عشرة كلمة وهى) ثلاثة أقسام أيضا ما هو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان (اياى) فى حال انفراده (وايانا) فى حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه (و) ما هو للمخاطب وهو خمسة باعتبار أحواله (اياك) بفتح الكاف خطابا للمفرد المذكر (واياك) بكسرها خطابا للمفردة المؤنثة (واياكما) بضمها خطابا للمثنى مطلقا والالف والميم علامة التثنية (واياكم) بضمها خطابا للجمع المذكور والميم علامة الجمع (واياكن) خطابا لجمع الاناث والنون المشددة علامة جمعهن (و) ما هو للغائب وهو خمسة باعتبار احواله أيضا (اياه) للغائب المذكر (واياها) للغائبة المؤنثة (واياهما) للغائب المثنى مطلقا والميم والالف علامة التثنية (واياهم) لجمع الذكور والغائبين والميم علامة الجمع (واياهن) لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة اذا وقعت فى التركيب (لا تكون الا مفعولا به) والحكم فى الاعراب لمحلها كما تقدم من أن الضمائر كلها مبنية (نحو اياك نعبد) فاياك ضمير منفصل بارز فى محل نصب على انه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب ونعبد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو (أياكم كانوا يعبدون) فاياكم فى محل نصب على انه مفعول مقدم ليعبدون وجملة يعبدون من الفعل والفاعل فى محل نصب على انها خبر كان واسمها الضمير المتصل بها وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالى أنواع الضمير ترتيبا حسنا فانه قدم ضمير المتكلم لانه أعرف وأتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب وأخر عنهما ضمير الغائب لانه أحط منهما رتبة وقدم من كل نوع ما للمفرد على ما للغيره لان المفرد سابق ﴿تنبيه﴾ علم مما مر ان الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان الضمير البارز اما متصل أو منفصل وكل منهما اما مرفوع او منصوب أو مجرور فهذه ستة لكن المجرور لا يكون الا متصلا كما علم فتصير خمسة ولكل منها اثنتا عشرة كلمة واذا ضربت خمسة فى اثنى عشر كان الحاصل ستين ضميرا وقد تقدمت امثلتها ويضم اليها ياء المخاطبة على مذهب سيبويه فيصير المجموع احدا وستين ضميرا والقسمة العقلية تقتضى تسعين لكن لا يلزم مجىء الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم

نحو انا ربكم ونحن الوارثون وانت مولانا وهو على كل شئ قدير والمنصوب اثنتا عشرة كلمة وهى اياى وايانا واياك واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن فهذه الضمائر لا تكون الا مفعولا به نحو اياك نعبد واياكم كانوا يعبدون ﴿تنبيه﴾

ان الضمير المتصل اصل للضمير المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل ولهذا (متى أمكن ان يؤتى بالضمير متصلا) تعامله (فلا يجوز ان يؤتى به منفصلا) في الاختيار (فلا يقال في قمت قام انا) لامكان قمت (ولا) (في أكرمك أكرم اياك) لامكان أكرمك وأما قوله قد ضمنت اياهم الارض فضرورة فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو لوقوعه بعد الا نحو أن لا تعبدوا الا اياه تعين الانفصال (الا) أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناصح أولا (نحو) قولك الدرهم (سلنيه) وزيد ظننتكه أو يكون الضمير منصوبا بكان أو احدى أخواتها تقدمه ضمير أولا (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكانه زيد (فيجوز) في الهاء من الامثلة المذكورة (الفصل أيضا) مع امكان اتصالها (نحو سلني اياه) وظننتك اياه (وكنت اياه) وكان اياه زيد وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا ومرجوح اذا كان غيره وعند جماعة الوصل أرجح مطلقا وكلاهما وارد فمن ورود الوصل قوله تعالى فسيكفيكهم الله ونحو فلقد صنعتم امرى براخالكه ومن ورود الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم وقول الشاعر فأى سمحتك اياه وقوله لئن كانك اياه لقد طال بعدنا (وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) والحكم في الاعراب لمحلها وتقدم سبب بنائها وقوله (لا يظهر فيها اعراب) مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس مبنيا

﴿فصل﴾ في بيان العلم

بفتح العين واللام قيل انه مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه أولان غالب مسمياته أولو العلم وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه (العلم) باعتبار تشخص مسماه وعمومه (نوعان) اما علم (شخصي وهو ما) أي اسم (وضع لشيء بعينه) أي لشيء معين (لا يتناول غيره) أي غير ذلك الشيء باستقلاله فيه من حيث الوضع له فما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقولنا بعينه مخرج للنكرة وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فانها متناولة للامور المتعددة بوضع واحد كما بينته في شرح القطر ودخل في التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اشخاص فاكثر لانه وان تناول غيره لكن ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علما بالغلبة كحكم ابن عمر لانه كما وضع لتعيين مسماه في اختصاصه به فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولى العلم من المذكرين (كزيد) وجعفر ومن الاناث كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كعلمية (ومكة و) من الابل نحو (شذقم) كان للفحلان بن المنذر وإليه تنسب الابل الشذقمية ومن القبائل كثقيف (وقرن) ومن الخيل كلاحق ومن البغال كدلدل والحمير كيعفور والبقر

منى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا فلا يجوز ان يؤتى به منفصلا فلا يقال في قمت قام انا ولا في أكرمك أكرم اياك الا نحو اكرم اياك ان يعبد وكنته فيجوز سلنيه وكنته أيضا نحو سلني اياه وكنت اياه وألفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها اعراب

﴿فصل﴾ العلم نوعان شخصي وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره كزيد وفاطمة ومكة وشذقم وقرن

كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق (و) اما علم (جنسي وهو ما) أي اسم (وضع لجنس من الاجناس) أي لحقيقة من الحقائق من حيث هي هي (كأسامة) فانه علم وضع (للاسد) أي لحقيقته الذهنية أي الاسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس (و) كذا حال (ثعالة للثعلب) أي لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بأبي الحصين (وذؤالة) بالذال المعجمة ثم الهمزة (للذئب) أي لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بأبي جعدة (و) علم الجنس (هو في المعنى) باعتبار ما صدقاته (ك) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا ان النكرة موضوعة للحقيقة أيضا أو لفرد خارجي من افراد الماهية شائعا فيها (لانه شائع في جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كما ان النكرة كرجل كذلك (فتقول) أنت (لكل اسد رأيته هذا أسامة مقبلا) فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه ذؤالة لوجود الماهية في ضمن افرادها واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وانما سمي علما لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال لانه يمنع من دخول أل عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه ألحق به ولا يخفى عليك ان معاملتهم اسامة معاملة المعرفة واسدا معاملة النكرة تدل على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل ان التحقيق ان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ومثله اسم الجنس المعرف بأل الا ان علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (الى اسم) خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب فالاسم كما مثلنا) فيما مر (كزيد) علم شخصي (واسامة) علم جنسي (والكنية) هي (ما) أي مركب (صدر بأب أو أم) سواء كان المكنى بها علما شخصيا (كابي بكر وام كلثوم) او جنسيا كابي الحصين للثعلب (وابي الحرث للاسد وأم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه) أي بمدحه (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم (اوضعته) بفتح الضاد المعجمة اي ذمه والضعة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وانف الناقة) وانما قال كغيره أشعر دون دل لان الواضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح او الذم لا لهما معا ولا للمعنى المذكور واستفيد من تمثيله ان اللقب يكون مفردا ومركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الاصح نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله لان في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتي به أولا اغنى عن الاسم فلم يجتمعا (ويكون

وجنسي وهو ما وضع لجنس من الاجناس كأسامة للاسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب وهو في المعنى كالنكرة لانه شائع في جنسه فتقول لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا وينقسم العلم أيضا الى اسم وكنية ولقب فالاسم كما مثلنا كزيد وأسامة والكنية ما صدر بأب أو أم كابي بكر وام كلثوم وابي الحرث للاسد وام عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه كزين العابدين اوضعته كبطة وأنف الناقة واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب في الاصح نحو جاء زيد زين العابدين ويكون

اللقب) اذا أخر (تابعا للاسم فى اعرابه) بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة (الا اذا كانا مفردين فيجب) عند جمهور البصريين (اضافة الاسم للقب) مالم يمنع منها مانع (نحو) قول الشاعر (جاء سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز وكان القياس امتناعها لان مسمى الاول والثانى واحد الا أنهم اذا أضافوا يؤولون الاول بالمسمى والثانى بالاسم وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا فى المفردين ومن أوجب الاضافة فيهما أخذ من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه انما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الاصل فيتوهم امتناعها فأراد أن ينص على جوازها ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها الذى هو الاصل ويكا يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدا محذوف أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع اضافة الاول الى الثانى لتعذرها (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتمعا نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب) كذلك نحو قال أبو بكر عفيف الدين فأنت بالخيار فى تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربا باعرابه وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية واذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (وينقسم العلم أيضا الى مفرد) عن التركيب (و) الى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لانه اما (مركب اضافى) وهو الغالب فى الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فانها مضافة كابى قحافة وأم كلثوم وحكمه ان يعرب الجزء الاول منه بحسب العوامل ويجر الثانى بالاضافة وانما أعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الى أصله (و) اما (مركب مزجى) وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (كبعلبك وحضرموت) وحكمه ان يعرب اعراب مالا ينصرف مالم يكن الثانى كلمويه فان كان كنفطويه (وسيبويه) بنى على الكسر على أفصح اللغتين وان كان آخر الاول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعديكرب وأما المتضمن معنى الحرف من المزجى كخمسة عشر اذا سمى به فمبنى على ما كان عليه أو يعرب اعراب مالا ينصرف (و) اما (مركب اسنادى) وضابطه كل كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى (كبرق نحره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * برفع يزيد

اللقب تابعا للاسم فى اعرابه الا اذا كانا مفردين فيجب اضافة الاسم للقب نحو سعيد كرز ولا ترتيب بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب وينقسم العلم ايضا الى مفرد ومركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة اقسام مركب اضافى كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى ومركب مزجى كبعلبك وحضرموت ومركب وسيبويه ومركب اسنادى كبرق نحره وشاب قرناها

﴿ فصل ﴾

﴿ فصل) فى بيان أسماء الاشارة ﴾

وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للاشارة بها الى كل جنس والى أشخاص كل

نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل (اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه) أى لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا مشيرا به الى زيد مثلا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات واعلم ان الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هى له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها والقياس ان تكون ستة ثلاثة للمفرد المذكر ولمثناه وجمعه وثلاثة للمؤنث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث وان فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضمائر وقد أشار الى الاقسام المذكورة بقوله (وهو ذا) مشار به (للمفرد المذكر) أى من أى جنس كان (وذى وته) باسكان الهاء وبالاختلاس (وتى) باسكان الهاء وبالاختلاس (وتا) يشار بكل منها (للمفردة المؤنثة) قيل والاصل في لغات المفردة المؤنثة تا لانه لم يثن منها الا هى وقيل ذى لكونها بازاء المذكر (وذان للمثنى المذكر) جىء به (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (وذين) جىء به له (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور (وتان للمثنى المؤنث) جىء به (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم انهما معربان اعراب المثنى بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقى فلبست الهاء فيهما منقلبة عن الالف بل كل منهما أصل (وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غيره (أولاء) حالة كونه (بالمد) أى بهمزة محكوم بكونها في آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أى بلا همزة في آخره (عند التميميين) فهو عندهم أولاء القوم وأولاء نساقى واذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويجوز دخول ها التنبيه) بألف غير مهموزة (على) أوائل (اسماء الاشارة) لتنبيه المخاطب على ما يلقى اليه وازالة لغفلته (نحو هذا وهذه وهذان وهاتين وهاتان وهؤلاء) والقصد من تعداد هذه الامثلة انه يستوى في ذلك المفرد المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا الحقت) آخر (اسم الاشارة) وجوبا (كاف حرفية) لتدل على بعد المشار اليه وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا (بحسب المخاطب) لتدل على حال من تخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فتفتح للمخاطب (نحو ذاك) فيعلم ان الاشارة والخطاب الى مفرد مذكر (و) تكسر للمخاطبة نحو (ذاك) فيعلم ان الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمؤنثة (و) تتصل بها علامة التثنية والجمع نحو (ذاكما) فيعلم ان الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمثنى (و) اذا قيل (ذاكم) تصير الاشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور أو قيل (وذاكن) تكون الاشارة بحالها أيضا والخطاب لجمع الاناث واذا قيل ذانك تكون الاشارة الى المثنى المذكر والخطاب لمفرد مذكر أو قيل تالك بفتح الكاف تكون الاشارة الى مفرد مؤنث

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهو ذا للمفرد المذكر وذى وته وتى وتا للمفردة المؤنثة وذان للمثنى المذكر في حالة الرفع وذين في حالة النصب والجر وتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع وتين في حالة النصب والجر وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا أولاء بالمد عند الحجازيين وبالقصر عند التميميين ويجوز دخول ها التنبيه على أسماء الاشارة نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء واذا كان المشار اليه بعيدا الحقت اسم الاشارة كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب المخاطب ذاك وذلك وذاكما وذاكم وذاكن

والخطاب بحاله وانما كانت هذه الكاف حرفا لانها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب واللازم منتف لانتفاء الداعل (ويجوز) ذلك مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها الا ما) زيادة في البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم تدخل عليه ها التنبيه كما أشار الى ذلك بقوله (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسرها (وذلكما وذلكم وذلكن ولا تدخل اللام في) اسم الاشارة اذا كان على صورة (المثنى) فلا يقال ذانك لكما ولا تانك لكما (ولا) اذا كان (في) صورة (الجمع في لغة من مده) فلا يقال أولائك وأما من قصره فمنهم من لا يأتي باللام أيضا ومنهم من يأتي بها (وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك و) كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع (كذلك) لا تدخل (على) اسم الاشارة (المفرد اذا تقدمته ها التنبيه) وانما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هنالك) وظاهر كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى وهي المجردة من الكاف واللام نحو ذا وذان وأولاء بالمد والقصر وبعدى وهي المقرونة بها في غير المثنى وبالكاف واللام والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك بتشديد النون وأولالك مع القصر ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو ذاك وذانك بتخفيف النون وأولئك وما تقدم من أسماء الاشارة يشار به الى المكان وغيره وقد أشار الى ما يشار به الى المكان فقط بقوله (ويشار الى المكان القريب) بلفظين (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أوههنا) مقرونة بها (نحو اناههنا قاعدون و) يشار (الى المكان البعيد) بألفاظ (بهناك) بالكاف وحدها من غير ها التنبيه (أوههناك) بالكاف مع الهاء (أوهنالك) بالكاف واللام (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون (اوهنا) بكسرها وتشديد النون (اوثم) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو واذا رأيت ثم) وهي ملازمة للظرفية أو شبهها واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك وأخواته

﴿فصل﴾ في بيان الاسم الموصول وصلته

(الاسم الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (الى صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالبا بخلاف الموصول الحرفي فانه وان افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد (وهو ضربان نص) في معناه لا يتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره الى صلة وعائد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للمفرد المذكر) العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان أولى (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها (واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث) وضعا (في حالة

وهو ان تزيد قبلها الا ما نحو ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن ولا تدخل اللام في المثنى ولا في الجمع في لغة من مده وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك على المفرد اذا تقدمته ها التنبيه نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هنالك ويشار الى المكان القريب بهنا أو ههنا نحو اناههنا قاعدون والى المكان البعيد بهنالك أو ههنالك أو هنالك أو هنا أو ثم نحو واذا رأيت ثم

﴿فصل﴾ الاسم الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو ضربان نص ومشترك فالنص ثمانية ألفاظ الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث في حالة

الرفع) على صورة المثنى المرفوع (واللذين واللتين) بالياء المفتوح ماقبلها وضعا (فى حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور والكلام فيهما كالكلام فى ذان وتان وقد تقدم ويجوز فيهما اثبات النون مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت (والألى) مقصورا ويكتب بغير واو وقد يمد (والذين بالياء) يستعمل (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا وكل منها (لجمع المذكر) العاقل كثيرا ولغيره قليلا وقد تستعمل الألى لغيره (وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع) واللذين بالياء فى حالة النصب والجر كقوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا ❊ يوم الفخيل غارة ملحاحا

وهى لغة عقيل أو هزيل وعلى هذه اللغة يكون معربا ويكتب بلا مين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء مطلقا (واللائى واللاتى ويقال اللواتى) أيضا وكل منها (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسرة فيقال اللاء واللات واللوات مثال استعمال الذى للعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والتى للمفردة المؤنثة نحو (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) واللذان رفعا نحو (واللذان يأتيانها منكم) واللذين نصبا نحو (ربنا أرنا اللذين أضلانا) واللذين جرا نحو (والذين جاؤا من بعدهم) واللائى واللاتى رفعا نحو (واللائى يئسن من المحيض) ونحو (واللاتى يأتين الفاحشة) وأما الموصول (المشترك) بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما فهو (ستة ألفاظ من وما وأى وأل وذو وذا فهذه) الالفاظ (الستة) أى كل منها (تطلق على) كل من (المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتى لما عدا من المعانى الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) الاولى للعالم (وما) فى أصل وضعها (لغير العاقل) الاحسن لغيره (تقول فى من) اذا استعملتها بمعنى الجميع (يعجبنى من جاءك) أى الذى جاءك (ومن جاءتك) أى التى جاءتك (ومن جاءانك) أى اللذان جاءاك (ومن جاءاتك) أى اللتان جاءتاك (ومن جاؤك) أى الذين جاؤك (ومن جئنك) أى اللاتى جئنك (وتقول فى ما) بمعنى الجميع (جوابا لمن قال) لك (اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمرا) بضم الحاء والميم (أو أتنا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق (يعجبنى ما اشتريته) أى الذى اشتريته (وما اشتريتها) أى التى اشتريتها (وما اشتريتهما) أى اللذان أو اللتان اشتريتهما (وما اشتريتهم) أى الذين اشتريتهم وفيه استعمال هم لغير العاقل (وما اشتريتهن) اى اللاتى اشتريتهن (وقد يعكس ذلك) الاصل فى من وما (فتستعمل من) على خلاف الاصل (لغير العاقل) اذا نزل منزلته كقوله ❊ أسرب القطا هل من يعير جناحه ❊ أو اقترن به فى عموم فصل بمن بفتح الميم (نحو فمنهم من يمشى على بطنه) ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على

فى حالة الرفع واللائى واللاتى ويقال اللواتى لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها واللذان يأتيانها منكم ربنا أرنا اللذين أضلانا والذين جاؤا من بعدهم واللائى يئسن من المحيض واللاتى يأتين الفاحشة ❊ والمشترك ستة ألفاظ من وما وأى وأل وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث وتستعمل من للعاقل وما لغير العاقل تقول فى من يعجبنى من جاءك ومن جاءتك ومن جاءانك ومن جاءاتك ومن جاؤك ومن جئنك وتقول فى ما جوابا لمن قال اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو اتانين أو حمرا أو أتنا يعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد يعكس ذلك فتستعمل من لغير العاقل نحو فمنهم من يمشى على بطنه

أربع لاقترانها بالعاقل فى عموم كل دابة (وتستعمل ما) على خلاف الاصل (للعاقل نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى) وقد تستعمل له مع غيره نحو وسبح لله ما فى السموات وما فى الارض فانه يشمل العاقل وغيره والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ فى الحقيقة والمجاز (و) الالفاظ (الاربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول فى أىّ) بمعنى الجميع (يعجبنى أىّ قام) أى الذى قام (وأى قامت) اى التى قامت (وأىّ قاما) أى اللذان قاما (وأىّ قامتا) أى اللتان قامتا (وأىّ قاموا) اى الذين قاموا (وأىّ قمن) أى اللاتى قمن و (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل نعم أىّ قاموا خاص بالعقلاء لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل (وأما أل فانما تكون اسما موصولا) بمعنى الجميع (اذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول) مراد به الحدوث فالاول (كالضارب و) الثانى نحو (المضروب) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لانها تشبه أل التى للتعريف صورة وهى لا تدخل الا على المفرد فكره دخول ما هو كذلك على الجمل التى تكون صلة للموصول فسبكوا منها مفرد التدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو فى المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب معناه (اى الذى ضرب و) المضروب معناه اى (الذى ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ونحوه) أى ما ذكر من الضارب والمضروب فنحو الضارب (ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (و) نحو المضروب (قوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول واقتصاره على ما ذكر ظاهر فى ان أل الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه فى المغنى (وأما ذو) التى تطلق على المفرد المذكر وفروعه (فخاصة بلغة طيئ) على وزن سيد قبيلة من العرب (تقول) فيها بمعنى الجميع (جاءنى ذو قام) أى الذى قام (وذو قامت) أى التى قامت (وذوقاما) أى اللذان قاما (وذوقامتا) أى اللتان قامتا (وذو قاموا) أى الذين قاموا (وذوقمن) أى اللاتى قمن سواء كان القائم عاقلا أو غيره قال شاعرهم

فان الماء ماء أبى وجدى ✽ وبئرى ذو حفرت وذو طويت

أى بئرى التى حفرتها والتى طويتها والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة الجر وقوفا على السماع وقد تؤنث وتثنى وتجمع وذلك ان تقول ما وجه اعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض (وأما ذا) فالاصل فيها أن تكون للاشارة وقد تجرد عن معنى الاشارة وتستعمل موصولا بمعنى الجميع واذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولا) أمران (ان يتقدم عليها ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو) يسألونك (ماذا ينفقون) على الاصح عندهم (أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك) أى من الذى جاءك لان كلا منها وتستعمل ما للعاقل نحو ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدى والاربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره تقول فى أىّ يعجبنى أى قام وأى قامت وأى قاما وأى قامتا وأى قاموا وأى قمن سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا ✽ وأما أل فانما تكون اسما موصولا اذا دخلت على اسم الفاعل أو على اسم المفعول كالضارب والمضروب أى الذى ضرب والذى ضرب ونحوه ان المصدقين والمصدقات وقوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور ✽ وأما ذو فخاصة بلغة طيئ تقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قامتا وذوقاموا وذو قمن ✽ وأما ذا فشرط كونها موصولا ان تتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ماذا ينفقون أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك

للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم اشارة كقوله نجوت وهذا تحملين طليق * والقول بان ذا في البيت موصولة يرده دخول ها التنبيه عليها (وان لا تكون) ذا (ملغاة) والالغاء على وجهين حكمي وحقيقي فالحكمي (بان يقدر تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا) في المثال (اسما واحدا مركبا) بمعنى أي شيء فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت مقدما عليه والتقدير أي شيء صنعت فان قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لانها لم تلغ ويظهر أثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى الاول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت أخيرا أم شرا فذا ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم بصنعت وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعا فذا غير ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل والالغاء الحقيقي ان تقدر ذا زائدة بين ما ومدخولها وكأنك قلت ما صنعت لكن هذا مذهب كوفي والبصري يمنعه لانه لم يثبت عندهم زيادة الاسماء وسكت المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذا مع من فيحتمل الحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة الالفية ويحتمل خلافه ولما فرغ من تعداد الاسماء الموصولة وشرح معناها أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوبا لان الموصول ناقص لا يتم معناه الا بصلته فهي معرفة ومبينة له ومنزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما والا لكانت الصلة أجنبية عنه لانها مستقلة بنفسها ولولا الرابط الذي فيها (والصلة اما جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة وشرط الجملة أن تكون خبرية أي محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لانه يجب أن يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (فالجملة ما) أي قول (تركب من فعل وفاعل) أو ما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) والثاني نحو جاء الذي ضرب أبوه (أو من مبتدا وخبر) أو ما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذي أبوه قائم وقوله تعالى) عم يتساءلون عن النبا العظيم (الذي هم فيه مختلفون) والثاني نحو جاء الذي ما قائم أبوه (وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم

وان لا تكون ملغاة بان يقدر تركيبها مع ما نحو وماذا صنعت اذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا * وتفتقر الموصولات كلها الى صلة متأخرة عنها وعائد والصلة اما جملة أو شبهها فالجملة ما تركب من فعل وفاعل نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده أو من مبتدا وخبر نحو جاء الذي أبوه قائم وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون وشبه الجملة ثلاثة أشياء أحدها الظرف

بمجرد ذكره مايتعلق هو به (نحو جاء الذى عندك وقوله تعالى ماعندكم ينفد) وماعند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذى مكانا فلا يتم معناه الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر كجاء الذى سكن مكانا (وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو جاء الذى فى الدار وقوله تعالى وألقت مافيها) بخلاف جاء الذى بك أو عليك فلا يوصل به لنقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبها الجملة (تقديره استقر) لا يوصف كمستقر لانه مفرد والصلة لا تكون الا جملة (والثالث الصفة الصريحة) أى الخالصة للوصفية بان لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام كما تقدم) ذلك ولو قال وتختص الالف واللام بها لكان أولى لان المراد ان أل امتازت من بين سائر الموصولات بان صلتها الصفة الصريحة التى هى اسم الفاعل واسم المفعول وأما الداخلة على الصفات التى غلبت عليها الاسمية كابطح وأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهى حرف تعريف وقيل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكل بانها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة وأجيب بان الصفة المشبهة تعمل فى الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل (والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) تشتمل عليه الصلة (كما تقدم فى الامثلة المذكورة) نعم ان كان الموصول من وما جاز فى العائد مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الاكثر فى كلامهم مالم يحصل من مطابقته لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول على كرم الله تعالى وجهه ورضى الله عنه

أنا الذى سمتنى أمى حيدره ❊ أكيلكم بالسيف كيل السندره

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق

وأنت الذى تلوى الخيول رؤسها ❊ اليك ولا يتام أنت تطعما

فجعل العائد ضمير اليك حملا على المعنى وربما خلف الضمير اسم ظاهر كقوله

أيا رب ليلى أنت فى كل موطن ❊ وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمته والاصل فى العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) فأيهم أشد موصول مبنى على الضم

نحو جاء الذى عندك وقوله تعالى ماعندكم ينفد والباقى الجار والمجرور نحو جاء الذى فى الدار وقوله تعالى وألقت مافيها ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر والثالث الصفة الصريحة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالالف واللام كما تقدم والعائد ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الامثلة المذكورة وقد يحذف نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد

في محل نصب مفعول لنتزعن وأشد خبره مبتدا محذوف والتقدير (أي الذي هو أشد) فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول لانه غير مبتدا ولا في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد وشرط حذف العائد المنصوب ان يكون متصلا وناصبه فعل تام او وصف غير صلة أل فالفعل نحو وفيها ما تشتهي الانفس (ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون) فالعائد ضمير متصل في محل نصب على انه مفعول والتقدير (أي الذي تسرونه والذي تعلنونه) ويحتمل ما في الآية ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم والوصف نحو قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به ❊ اي الذي الله موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يجر بمثل ما جر به الموصول لفظا ومعنى ويتحد معنى العائد نحو مررت بالذي مررت أي به (ونحو ويشرب مما تشربون) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهي من التبعيضية والتقدير (أي الذي تشربون منه) فلو كان الموصول غير مجرور أو كان العائد مجرورا بحرف لم يجر به الموصول كما في جاء الذي مررت به لم يجز حذف العائد وكذا لو كان العائد مجرورا بحرف جر به الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل

❊ (فصل) وأما المعرف بالاداة ❊ اي اداة التعريف (فهو المعرف بالالف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل وهمزة أل عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه في أصالة الهمزة فعنده انها زائدة معتد بها في الوضع وعنه أيضا ان التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكين من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام (وهي) أي الاداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة اقسام كما يرشد اليه قوله (فالعهدية اما) أن تكون (للعهد الذكري) بان يتقدم لمعهودها ذكر (نحو) فيها مصباح المصباح (في زجاجة الزجاجة) ونحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول (أو للعهد الذهني) بان عهد معهودها هنا (نحو اذهما في الغار) ثقب في جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين (أو للعهد الحضوري) بان يكون معهودها حاضرا (نحو) جاءني هذا الرجل ونحو (اليوم أكملت لكم دينكم) اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة (والجنسية اما) ان يكون الجنس (لتعريف الماهية) من حيث هي بان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقته (كل شيء حي) لا من كل شيء اسمه ماء (واما لاستغراق الافراد) أي افراد الجنس بان يخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) اي كل واحد من جنسه (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء من مدخولها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر الآية (أو لاستغراق خصائص

أي الذي هو أشد
ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون أي الذي تسرونه والذي تعلنونه
ونحو ويشرب مما تشربون أي الذي تشربون منه
❊ فصل ❊ وأما المعرف بالاداة فهو المعرف بالالف واللام وهي قسمان عهدية وجنسية فالعهدية اما للعهد الذكري نحو في زجاجة الزجاجة أو للعهد الذهني نحو اذهما في الغار أو للعهد الحضوري نحو اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية اما لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي واما لاستغراق الافراد نحو وخلق الانسان ضعيفا أو لاستغراق خصائص

الافراد) أي صفات أفراد الجنس مبالغة بان يخلفها كل بحيث (صرت الرجل علما) اى انت كل رجل علما بمعنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقد ترد أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتي في علم قارن وضعه كاللات والعزى وزائدة غير لازمة اما للضرورة كقوله

وطبت النفس يا قيس عن عمرو ﴿ اولمح الاصل المنقول عنه كالتي في الحرث والحسن والعباس (وتبدل لام أل) المعرفة (ميما في لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق النبي صلى الله عليه وسلم بها فقال ليس من امبر امصيام في امسفر فقلت ايضا هذه اللغة عن نفر من طيء فقال شأ عرهم

ذاك خليلي وذو يواصلني ﴿ يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

﴿ فصل ﴿ وأما المضاف الى واحد من هذه ﴿ المعاوف (الخمسة) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة بقرينة ما سيأتي في الاضافة (فنحو غلامي) مثال للمضاف الى ضمير المتكلم (وغلامك) للمضاف الى ضمير المخاطب (وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم (وغلام هذا) للمضاف الى اسم الاشارة (وغلام الذي قام ابوه) للمضاف الى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف الى المعرفة وقد تقدم انه في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير ففي رتبة العلم

﴿ باب) بيان (المرفوعات من الاسماء ﴿

خاصة المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لانه صفة اذكر لا يعقل والاسم المرفوع ما اشتمل على علامة الفاعلية وهي الضمة أو الواو أو الالف (المرفوعات) من الاسماء (عشرة) بالاستقراء ويدل أنها لا تزيد عليها ثم المنصوبات لانها في الاصل فضلة وان وقع المنصب في بعض العمدة تشبيها له بالفضلات ثم بالمجرورات لانها منصوبة المحل ففي دون المنصوبات لفظا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) كضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو ولينا (و) الخامس (اسم كان و) اسم (اخواتها) نحو كان ربك قديرا (و) السادس (اسم افعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) السابع (اسم) ما حمل على ليس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) الثامن (خبر ان و) خبر (أخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر) ما حمل على ان من (لا التي لنفي الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو

الافراد نحو أنت الرجل علما وتبدل لام أل ميما في لغة حمير ﴿ وأما فصل ﴿ المضاف الى واحد من هذه الخمسة فنحو غلامي وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل

﴿ باب المرفوعات من الاسماء ﴿

المرفوعات عشرة وهي الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان واخواتها واسم أفعال المقاربة واسم الحروف المشبهة بليس وخبرها وخبر لا التي لنفي الجنس والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد

جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وقدم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لان المبتدأ فاعل فى المعنى لكونه مسندا اليه والخبر مسندا ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق بها لانه مبتدأ فى الاصل ثم خبر ان وأخواتها وما حمل عليها لانه خبر فى الاصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب يذكر فيها أحكامها وستمر بك هذه الابواب بابا بابا على هذا الترتيب

الباب الاول

باب الفاعل

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم فى الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (المذكور قبله) وجوبا (فعل أو ما فى تأويل الفعل) أسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما فى تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المؤلف الاصل فى جعل الرفع قيدا فى التعريف مع انه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما فاعل (ظاهر) وهو ما عدا المضمر (و) فاعل (مضمر) وقدم تفسير المضمر (فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضمة (نحو قال الله) أو بالالف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو (وجاء المعذرون) والثانى رفعه اما بالضمة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالالف نحو يقوم الزيدان أو بالواو سواء كان جمع مذكر سالما نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) أو من الاسماء الستة نحو لينفق ذو سعة ومن الاول (قال أبوهم) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فأن تخشع وان كان فى الصورة الظاهرة حرفا وفعلا لكنه فى تأويل خشوع وسيأتى ما فى تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنتا عشرة كلمة اثنتان للمتكلم (نحو قولك ضربت) بضم التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده فى محل رفع على انه فاعل (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه فى محل رفع على انه فاعل وخمسة للمخاطب وهى ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وخمسة للغائب وهى ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن وهذا معنى قوله (الى آخره كما تقدم) جميع ذلك (فى فصل المضمر) فلا حاجة الى اعادته وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ما قام الا أنا أو أنت أو هو فالضمير فيما ذكر فى محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذى فى تأويل الفعل نحو أقائم الزيدان) فقائم فى تأويل يقوم والزيدان فاعل به (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف فى تأويل يختلف وألوانه فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها انه لا يجوز حذفه) وحده الا فيما استثنى (لانه

والبدل

باب الفاعل

هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما فى تأويل الفعل وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو قال الله قال رجلان وجاء المعذرون يوم يقوم الناس ويومئذ يفرح المؤمنون قال أبوهم والمضمر نحو قولك ضربت وضربنا الى آخره كما تقدم فى فصل المضمر والذى أقائم الزيدان وقوله تعالى مختلف ألوانه وللفاعل أحكام منها انه لا يجوز حذفه لانه

عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف العمدة وقد أجازه بعضهم محتجا بخبر لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اذ لا يصح ان يجعل فاعل يشرب ضميرا يعود على الزانى اذ هو خلاف المعنى المراد فيتعين أن يكون فاعله محذوفا وهو الشارب وأجيب بان فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره فى لا يزنى الزانى واذا تقرر ان الفاعل لا يحذف (فان ظهر فى اللفظ) به ظاهرا كان (نحو قام زيد) أو مضمرا نحو الزيدون قاموا (والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر) فى فعله لان الفعل لا يخلو عن الفاعل (نحو زيد قام) ففى قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلما اذا بلغت التراقى ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (ومنها أنه لا يجوز تقدمه على الفعل) أو ما فى تأويله لانه كالجزء منه فلم يجز تقدمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (فان وجد) فى اللفظ (ما ظاهره انه فاعل مقدم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) فى الفعل (ويكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام) ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما وجب حذفه لان المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لا تدخل على المبتدا) لانها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهى مختصة بالجمل الفعلية على الاصح (ومنها ان فعله) أو ما فى تأويله (يوحد) أى لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الافصح (مع تثنيته) أى الفاعل الظاهر (وجمعه كما يوحد) اتفاقا (مع افراده فتقول) فيما اذا أسندته الى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقول) اذا أسندته الى المفرد (قام زيد) بتوحيده وانما كان الافصح ترك علامة تثنية الفعل وجمعه عكس علامة تثنية الاسماء لورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة) فالفعل فى هذه الامثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ولان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التأنيث مع ان فى الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهى الالف (و) علامة (الجمع) وهى الواو والنون (اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو مجموعا) كما يلحق الفعل علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات) فاللواحق بالفعل

عمدة فان ظهر فى اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك والا فهو ضمير مستتر نحو زيد قام ومنها انه لا يجوز تقدمه على الفعل فان وجد ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ويكون المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك لان أداة الشرط لا تدخل على المبتدا ومنها ان فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فتقول قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول قام زيد قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات

أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع ومن ذلك قول الشاعر

يلومونني في اشتراء النخيـــل أهلي وكلهم ألوم

وقوله فتح الرياح محاسنا ❊ ألقحنها غر السحائب

(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) وانما سميت بذلك (لان هذا اللفظ سمع من بعضهم) أي العرب وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما الحاق الفعل العلامة والثاني استعمال الواو لما لا يعقل (ومنه) أي ومن الحاق الفعل العلامة (الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق بالفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا الاجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبر انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجي هم فيظهر انه من باب المبتدا والخبر لا مما نحن فيه لما ذكروه من أن الوصف اذا طابق ما بعده في غير الافراد تعين جعله خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا (والصحيح) ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله ❊ وقد أسلماه مبعد وحميم ❊ و (ان الالف والواو والنون) في ذلك المسموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وان الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنى والمجموع وما في معناهما كما علم ذلك مما مر وقيل ان هذه اللواحق ضمائر وانها الفاعل والمرفوع بعدها اما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بان أئمة اللغة والنحو نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة لقوم معينين من العرب وهم طيئ وازد شنوءة وتقديم الخبر أو الابدال من الضمير شائع عند الجميع وان أدى الى الاضمار قبل الذكر (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل تاء ساكنة) لاحقة له (في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث) متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم أو بئس لتدل على تأنيث الفاعل (نحو قامت هند) أو الهندان مثال للماضي (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائد الى مؤنث غائب ولو مجازيا كالشمس طلعت (ويجوز ترك التاء) من الفعل (اذا كان الفاعل) الظاهر (مجازي التأنيث) اتصل بفعله أم لا (نحو طلع) أو يطلع (الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء) وقوله قد جاءكم بينة وكذا اذا كان حقيقي التأنيث منفصلا عنه بغير الا نحو حضر القاضي امرأة أو متصلا به في باب نعم وبئس والتأنيث أرجح والحقيقي ماله فرج والمجازي بخلافه (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) كذلك اذا أسند اليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا اسند

وتسمى لغة أكلوني البراغيث لان هذا اللفظ سمع من بعضهم ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والصحيح ان الالف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وان الفاعل ما بعدها ومنها أنه يجب تأنيث الفعل تاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وتقوم هند ويجوز ترك التاء اذا كان الفاعل مجازي التأنيث نحو طلع الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وحكم المثنى والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد

اليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط (و) تقول (قامت المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة وأما قوله ﴿ تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما ﴾ فضرورة ان قدر ماضيا واذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لان الثاني تابع للاول في الحكم وبما قلنا صرح السفاقسي في اعرابه فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم ان كان المؤنث السابق مجازيا فالاحسن ترك التاء نحو وجمع الشمس والقمر (وأما جمع التكسير) مطلقا اذا اسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره اذا أسند اليه (تقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لان تأنيث الجموع مجازي يجوز اخلاء فعله من العلامة وانما لم يتعين التأنيث في جمع المذكر السالم والتأنيث في جمع المؤنث السالم لاجل سلامة نظم واحدهما وقضية هذه العلة جواز التأنيث في نحو جاء البنون والتذكير في نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كالشجر نحو قام أو قامت النساء (ومنها ان الاصل فيه) أي في الفاعل (ان يلي فعله) بان يتصل به من غير حاجز بينهما لانه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره في نحو ضربت دفعا لتوالي أربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة (نحو ورث سليمان داود) ولهذا الاصل جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع ضرب غلامه زيدا (وقد) يجب ذلك الاصل كأن اتقى الاعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربته وقد يترك ذلك الاصل بان (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الاصل تقدما (جوازا) أي جائزا توسعا في الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فآل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا لعارض اقتضى ذلك كأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو وشغلتنا أموالنا) اذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع امكان اتصاله أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو (واذ ابتلى ابراهيم ربه) اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا تقدما (جوازا نحو وفريقا كذبوا وفريقا يقتلون و) تقدما (وجوبا) كأن يكون المفعول متضمنا لما له صدر الكلام (نحو) أيا ما تدعو (فأي آيات الله تنكرون) وانما وجب (لان اسم) الشرط

فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت المسلمتان وقامت المسلمات وأما جمع التكسير فحكمه حكم المجازي التأنيث تقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود ومنها ان الاصل فيه ان يلي فعله ثم يذكر المفعول نحو وورث سليمان داود وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول عليه جوازا نحو ولقد جاء آل فرعون النذر ووجوبا نحو وشغلتنا أموالنا واذ ابتلى ابراهيم ربه وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازا نحو وفريقا كذبوا وفريقا يقتلون ووجوبا نحو فأي آيات الله تنكرون لان اسم

و (الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضي تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو اذ هي في الاصل للعطف لوضعها اثناء الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم﴾ أي لم يذكر (فاعله)

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله تلو في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (الذي لم يذكر معه فاعله) لغرض من الاغراض (وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) أي الفاعل في اسناد الفعل اليه فلبس لباس ذلك الفاعل وأعطى أحكامه كما قال (فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا أو) صار (عمدة بعد ان كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثا) حقيقيا (نحو ضربت هند) والاصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعا وأنث الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز احدهما عن الآخر فغير لفظه عن صيغته الاصلية كما سياتي فزال اللبس (و) كذا حال (نحو اذا زلزلت الارض) لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب (ويجب ان لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية أو جمع ان كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعا) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألفيتا عيناك عند القفا ❊ أولى فاولى لك ذا واقيه

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لانها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الاولى والمعرب ينبغي له أن يختار الاحسن والاخصر قال ابن هشام هي أولى لان نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره ولان المنصوب في نحو أعطي زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مرادا ونوزع فيما قاله بان الاولى صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) للاشعار بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذي لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما لا تتأتى الانابة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذي

الاستفهام له صدر الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم فاعله﴾

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل ان كان مؤنثا نحو ضربت هند ونحو اذا زلزلت الارض ويجب ان لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع ان كان مثنى أو مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون ويسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة أحسن وأخصر ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول والفعل المجهول والفعل الذي لم يسم فاعله فان كان الفعل